جامعة يحي فارس– المدية–

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

التحليل الائتماني كآلية للتنبؤ بالتعثر المالي

– دراسة حالة مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"المدية"–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالبتين:

- ذهبية جزائري
- أحلام فرقاني

إشراف الأستاذ:

– لياس يحياوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب.	الجامعة.	ملاحظات.
الأستاذ جبارة مراد.	جامعة المدية.	رئيسا.
الأستاذ يحياوي لياس.	جامعة المدية.	مقررا.
الأستاذ بوعزيز عبد الرزاق.	جامعة المدية.	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية: 2017/ 2018.

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله تعالى الذي أنار دربنا وأعاننا على إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل، الذي قبل الإشراف على هذا العمل، فقد كان موجها مرشدا طيلة المشوار الدراسي الأستاذ يحياوي لياس حفظه الله وأنار دربه.

وإلى الأستاذ الذي لا ننسى فضله علينا، ولم يبخل بمساعدته وتوجيهه ودعمه لنا في هذا العمل الأستاذ بن يلس بلال حفظه الله.

كما لا أفوت الفرصة بشكر الأستاذ جبارة والأستاذ بوعزيز اللذان وافقا أن يكونا معنا في المناقشة جزاهما الله خيرا.

كما أتوجه بشكري الخالص إلى كل من ساعدنا في هذا العمل، عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وإلى من ساهم من بعيد أو قريب بتعليمنا ولو حرفا، فللكل فائق الاحترام والتقدير.

اهداء

إلى مورد الحب الصادق و نبع الحنان الدافق إلى معنى ابتسامتي و سر سعادتي إلى من غمرتني بحنانها و تذكرتني بدعائها، إلى من صقلت ذاتي بأخلاقها الكريمة حبيبتي أمي الغالية شفاها الله و أطال في عمرها.

إلى من هدا الصخر من أجل أن أنعم بالراحة مطمئنة النفس و من مشى حافيا على الشوك في الليالي الحالكة لأمشي مرفوعة الرأس إلى من منحني الثقة و القوة لأثابر و أصل إلى هدفي الأسمى أبي الغالي حفظه الله أطال في عمره.

إلى من لم تشأ الأقدار أن يعيشوا معي هذه اللحظة و يشاركوني فرحتي إلى عمي الغالي "رابح " وجدتي الغالية "حورية"رحمهما الله و جعل مثواهم الجنة".

إلى أحباب قلبي " البراعم سراج، وجهاد "

إلى أجمل ما منحني الله هدية إخوتي" محمد، مراد، كريم، نعيمة، أسيا، فتيحة، فايزة، خديجة، روميسة ".

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة إلى النفوس البريئة إلى جدي "موسى" عمتي رشيدة، حفيظة، وابن عمتي سعيد، وابن عمي إسحاق.

إلى كل ينابيع الحب و الوفاء" رفيقات دربي ابنة خالتي سامية، عتيقة،أسيا،عائشة، حفيظة وزميلتي في انجاز هذا العمل أحلام.

إلى كل من حملتهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي.

ذهيبة

إهداء

أهدي هذا العمل الذي أسأل الله أن يجزيني أجره وثوابه إلى من رفعاني بدعواتهما ودعمهما في كل خطوة من خطوات الحياة، إلى من ربياني على حب العلم، إلى أغلى ما في هذا الوجود، أمي الغالية وأبي الغالي أطال الله في عمرهما.

إلى من حملنا رحم واحد وقاسموني أحلى الذكريات

شقيقاتي: نادية، نوال، حسينة، فاطمة الزهراء.

وأشقائي: محمد، حمزة، إلياس.

إلى زوجي الغالي أنور وعائلته الكريمة.

إلى رفيقتي العزيزتان: وهيبة، فلة.

إلى زميلتي ذهبية.

إلى جميع طلبة سنة ثانية ماستر مالية وبنوك.

إلى كل من ذكرت وكل من نسيت أهدي هذا الجهد، سائلة المولى عز وجل أن ينفعنا بما علمنا، وأن ينفع بنا غيرنا، ويزيدنا علما وتقوى، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون.

أحلام

المستخلص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مدى مساهمة التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر الائتمان وذلك باستعمال الطرق الكلاسيكية والطرق الحديثة ومدى تطبيق هذه الطرق في البنوك الجزائرية، وشملت دراسة الحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية من خلال التعرف على تقدير مخاطر الائتمان وفق الطريقة الكلاسيكية ومدى قدرتها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي التقليل من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك، ولغرض معالجة إشكالية البحث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي حيث استعملنا الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، والتحليلي في الجانب التطبيقي في دراسة حالة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعد التحليل الائتماني أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان البنكي وقد تطور التحليل الائتماني من تحليل كلاسيكي إلى تحليل حديث.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يستعمل الطرق الحديثة في التحليل الائتماني وإنما يكتفي بالطريقة الكلاسيكية، أي التحليل المالي للمؤسسة طالبة ائتمان.

الكلمات المفتاحية: الائتمان البنكي، المخاطر الائتمانية، التحليل الائتماني، التحليل المالي، القرض التنقيطي، رجال القرض، الترميز الائتماني.

L'objectif de cette étude est d'examiner la mesure dans laquelle l'analyse du crédit contribue à réduire le risque de crédit en utilisant des méthodes classiques, des méthodes modernes et l'application de ces méthodes dans les banques algériennes, l'étude de cas comprenait la Banque d'agriculture et de développement rural de la direction MEDEA par la reconnaissance Le risque de crédit selon la méthode classique et l'étendue de sa capacité à juger de la situation financière des institutions économiques, minimisant ainsi les risques auxquels les banques pourraient être exposées, et afin de résoudre le problème de la recherche, nous avons utilisé l'approche analytique descriptive dans l'aspect théorique de l'étude, de part et d'autre La méthode de l'étude de cas appliquée a été utilisée.

L'étude a atteint une série de résultats, dont les plus importants sont:

- l'analyse de crédit est la base pour le suivi et la gestion des risques de crédit bancaire et l'analyse de crédit a évolué d'une analyse classique à une analyse moderne.
- la Banque de l'agriculture et du développement rural n'utilise pas les méthodes modernes d'analyse du crédit, mais seulement de façon classique, c'est-à-dire que l'analyse financière de l'institution est un demandeur de crédit.

Mots-clés: crédit bancaire, risque de crédit, analyse de crédit, analyse financière, prêt hypothécaire, prêt pour hommes, codage de crédit.

فهرس

المحتويات

العنـــوان.	رقم الصفحة
شكر وتقدير.	**I**
اهداء.	**II**
مستخلص البحث باللغة العربية.	**III**
مستخلص البحث باللغة الفرنسية.	**IV**
فهرس المحتويات.	**VI**
فهرس الجداول.	**X**
فهرس الأشكال.	**XII**
مقدمة عامة.	**أ –ج**
الفصل الأول:الائتمان البنكي.	**01 – 36**
مقدمة الفصل الأول.	**02**
المبحث الأول: مدخل لعملية الائتمان البنكي.	**03**
المطلب الأول: مفهوم الائتمان البنكي ونشأته.	**03**
المطلب الثاني: أهمية الائتمان البنكي وأنواعه.	**05**
المطلب الثالث: عناصر الائتمان البنكي ومزاياه.	**10**
المطلب الرابع: أدوات الائتمان البنكي.	**12**
المبحث الثاني: السياسة الائتمانية.	**14**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهميتها.	**14**
المطلب الثاني: مكونات السياسة الائتمانية وأهدافها.	**15**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية وعناصرها.	**22**
المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية.	**26**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية ومصادرها.	**26**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية وأهم مؤشرات قياسها.	**29**
المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر الائتمان البنكي وطرق إدارتها.	**33**

خلاصة الفصل الأول.	**36**
الفصل الثاني: التحليل الائتماني وطرق قياسه.	**37– 80**
مقدمة الفصل الثاني.	**38**
المبحث الأول: التحليل الائتماني.	**39**
المطلب الأول: تعريف التحليل الائتماني وأنواعه.	**39**
المطلب الثاني: الركائز الأساسية للتحليل الائتماني.	**43**
المطلب الثالث: التقارير والكشوفات الدورية المستخدمة في التحليل الائتماني.	**44**
المبحث الثاني: تقدير مخاطر الائتمان وفق المدخل الكلاسيكي.	**46**
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته.	**46**
المطلب الثاني: مقومات واستعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.	**49**
المطلب الثالث: أنواع وخطوات التحليل المالي ومصادره.	**51**
المطلب الرابع: تعريف وأنواع النسب المالية وحدود استعمالها.	**56**
المبحث الثالث: تقدير مخاطر الائتمان وفق الطرق الإحصائية الحديثة.	**64**
المطلب الأول: مفهوم و استعمالات طريقة التنقيط.	**64**
المطلب الثاني: مراحل ومزايا طريقة التنقيط وحدودها.	**67**
المطلب الثالث: طريقة رجال القرض وطريقة الترميز الائتماني.	**73**
خلاصة الفصل الثاني.	**80**
الفصل الثالث: دراسة حالة طلب ائتمان بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	**81– 119**
مقدمة الفصل الثالث.	**82**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	**83**
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	**83**
المطلب الثاني: مهام وأهداف وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	**89**
المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	**92**

المبحث الثاني: دراسة ملف طلب ائتمان.	**106**
المطلب الأول: تقديم المشروع.	**106**
المطلب الثاني: حساب المؤشرات ومعايير التقييم.	**108**
خلاصة الفصل الثالث.	**119**
خاتمة.	**123-121**
قائمة الراجع.	**131 -125**
الملاحق.	**-**

فهرس

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية.	**32**
01-02	التصنيف باستعمال القرض التنقيطي.	**71**
02-02	النسب المرجعية لطريقة رجال القرض.	**75**
01-03	الاهتلاكات.	**108**
02-03	تغيرات رأس المال العامل.	**108**
03-03	التدفقات النقدية.	**110**
04-03	التدفقات النقدية المحينة بمعدل 12 %.	**112**
05-03	التدفقات النقدية المحينة بمعدل 15%	**112**

فهرس

الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مصادر المخاطر وحالات التنويع و عدم التنويع	29
01-02	منحنى دالة التنقيط	70
01-03	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	93
02-03	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	99
03-03	الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية	102

مقدمة عامة

يعتبر النظام البنكي بمثابة الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي خاصة بعد تزايد المعاملات التجارية، وتسارع وتيرة التطورات الاقتصادية، حيث يحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني كونه مرتبط بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي بصفة مباشرة أوغير مباشرة باعتباره يقوم بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض والعجز المالي، كما تعتبر البنوك المكون والمؤثر الفعال في هيكل الجهاز النقدي عن طريق عملية الائتمان، هذه الأخيرة تمثل أساس العمل البنكي، وهي الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع باعتبارها الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك، في حين تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لتلك الأموال وعمليات الائتمان.

حيث يعتبر الائتمان البنكي ذو أهمية كبيرة في البنك فالعائد المتولد عنه يمثل محورا إيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، لكن في ذات الوقت تحيط بالائتمان عدة مخاطر بسبب الائتمانات والتسهيلات المتعثرة.

فلا يمكن إيجاد ائتمان دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة، لأنها جزء لا يتجزأ من العمل البنكي، لذا يحاول البنك جاهدا التحكم فيها أو التخفيف من آثارها، حيث يمكن استبعاد إمكانية حدوثه، لذا تقوم البنوك بدراسة معمقة لوضعية المؤسسة طالبة الائتمان من أجل التقليل من حدة هذه المخاطر إلى أدنى مستوياتها، باستعمال أساليب علمية ووضع سياسة ائتمانية على درجة عالية من الدراسة من أجل تفاديها أولتقليلها.

وقد أصبح موضوع التحليل الائتماني من المواضيع الشاغلة للنشاط البنكي وللعاملين فيه بشكل عام، وذلك باعتباره أداة للوصول للدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

التساؤل الرئيسي:

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يساهم التحليل الائتماني في التنبؤ بالتعثر المالي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي نجزؤه للأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية في البنوك ؟

2- ما هي المراحل التي مر بها التحليل الائتماني؟

3- هل تستعمل البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الطرق الحديثة للتحليل الائتماني؟

الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة ارتأينا أن نضع الفرضيات التي ستساعدنا في إزالة الغموض وهي كالتالي:

1- تعتبر الظروف والأوضاع الاقتصادية وهيكل الودائع ومتطلبات الربحية من العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية في البنوك.

2- المراحل التي يمر بها التحليل الائتماني هي: مرحلة التحليل الكلاسيكي، مرحلة التحليل الحديث.

3- نظرا للإصلاحات التي تمت في النظام البنكي الجزائري فان البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية يواكب التطورات الحديثة في مجال التحليل الائتماني.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي تعاني منها البنوك الجزائرية خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة، وبالتالي كان لابد من إتباع سياسة محكمة في التحليل الائتماني لتفادي المخاطر وذلك باستعمال طريقة التحليل الائتماني الذي تزداد أهميته في الوقت الراهن، وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب الائتمانات والتسهيلات المتعثرة، الائتمانات المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك

في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها.

أهداف الدراسة:

1- الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل الائتماني.

2- التعرف على تقدير مخاطر الائتمان وفق طريقة التحليل المالي، ومدى قدرتها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي التقليل من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك.

3- التعرف على مدى تطبيق البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للطرق الحديثة في التحليل الائتماني.

حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: تناولنا في دراستنا الطريقة الكلاسيكية في التحليل الائتماني والمتمثلة في التحليل المالي نظرا لعدم تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية للطرق الحديثة المستعملة في التحليل الائتماني.

2- الحدود المكانية: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية.

3-الحدود الزمنية: مست الدراسة المعلومات المالية لمدة 10سنوات.

منهج الدراسة:

أما عن المنهج المتبع فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث في الجانب النظري تم الاعتماد علي الأسلوب الوصفي للدراسة بوصف مختلف البيانات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على الأسلوب التحليلي من خلال التعمق في الموضوع وإجراء زيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة وكذا تحليل طريقة تقديم ائتمان.

هيكل الدراسة:

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المترتبة عنها، وانطلاقا من الفرضيات وتطبيقا للمنهج الذي حددناه، فإننا ارتأينا تناول هذا البحث من خلال الخطة التالية:

– الفصل الأول: تحت عنوان " الائتمان البنكي " سنتناول فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان البنكي، وذلك بالتطرق إلى مفهوم الائتمان البنكي وأنواعه وأهميته وكذا السياسات الائتمانية البنكية وأسس ومعايير منح الائتمان، بالإضافة إلى مفهوم المخاطر الائتمانية وطرق معالجة هذه المخاطر ووسائل الحد منها.

– الفصل الثاني: تحت عنوان "التحليل الائتماني وطرق قياسه" من خلال ثلاثة مباحث، تم التعرض في المبحث الأول إلى التحليل الائتماني وأنواعه والتقارير والكشوفات الدورية المستخدمة فيه، في حين يتناول المبحث الثاني تقدير مخاطر الائتمان وفق للمدخل الكلاسيكي من خلال ماهية التحليل المالي وأنواع النسب المالية المستعملة فيه، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى تقدير مخاطر الائتمان وفقا للطرق الإحصائية الحديثة، وذلك من خلال ماهية طريقة القرض التنقيطي، وطريقة رجال القرض، والترميز الائتماني.

– الفصل الثالث: نتناول فيه " دراسة حالة طلب ائتمان لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية" وذلك من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث التطور والأهداف وموارده في تمويل الاقتصاد الوطني، أما المبحث الثاني فقد خصص في تطبيق التحليل المالي لدراسة ملف طلب ائتمان لتقدير مخاطره.

الدراسات السابقة:

1– حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح الائتمان" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

حيث تهدف هذه الدراسة تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، ووضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم السداد بعد وقوعه.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالي للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل، أي مدى كفاءة العميل المالية التي من خلالها يمنح الائتمان أو لا يمنح.

2– حواس يونس، وعمرون عبد الرؤوف، التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" دراسة حالة البنك الخارجي في وكالة المسيلة"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وحساب وإدارة المخاطر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل المالي التي تدعم نظم عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وفق إدارة حديثة ومتطورة للمخاطر البنكية.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراستين السابقتين أننا تناولنا دراسة طلب ائتمان استثماري أما بالنسبة للدراستين السابقتين فقد تناولتا دراسة طلب ائتمان استثماري وائتمان استغلالي.

صعوبات الدراسة:

1– صعوبة موافقة البنوك على إجراء التربص لديهم.

2– قلة المعلومات والوثائق المعتمدة عليها في الجانب التطبيقي بسبب السرية.

3– عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

الفصل الأول:

الائتمان البنكي.

مقدمـــة الفصل الأول:

تلعب البنوك دورا مهما في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أداة رئيسية وهامة لتجميع وحشد المدخرات وتوجيهها نحو مشروعات استثمارية مستهدفة.

ويعتبر الائتمان البنكي جانبا مهما من وظائف البنوك التجارية، بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك، وتعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك باعتبارها المصدر الأساسي لإيراداتها ومما يزيد من أهمية الائتمان البنكي أنه يشكل نصف استخدامات البنك وهو المصدر الأساسي لدخل البنك، وتهتم البنوك عند منحها للائتمان بعوامل الضمان والربحية والسيولة ومنهنا جاءت ضرورة تخطيط سياسة الائتمان، وأصبحت عملية التخطيط تهدف في المقام الأول إلى تحديد سياسة بنكية سليمة وتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة.

وتعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل البنكي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية، والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر بنكية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر.

ومن أجل الإلمام بمفهوم الائتمان البنكي ومختلف المخاطر المحيطة به فإننا سنتناول في هذا الفصل مايلي:

المبحث الأول: مدخل لعملية الائتمان البنكي؛

المبحث الثاني: السياسة الائتمانية؛

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: الائتمان البنكي.

يعتبر الائتمان البنكي عملية بنكية ذات أهمية كبيرة لنجاح المؤسسات المالية البنكية لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية لديها، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في الوقت ذاته يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما يصل بأضراره إلى الاقتصاد ككل إذا لم يحسن استخدامه.

المطلب الأول:مفهوم الائتمان البنكي.

يمثل الائتمان أهم استخدامات البنك لموارده المالية، ونظرا لأهميتها في النشاط الاقتصادي فإن المسؤولين في البنك يولون عناية خاصة بها من خلال وضع سياسات ملائمة تضمن سلامة الائتمان.

أولا: تعريف الائتمان البنكي.

1- "يعبر الائتمان عن الثقة التي يوليها البنك إلى شخص ما طبيعيا كان أم معنويا(قد يكون العميل فرد كما قد تكون شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكلفه لدى آخر لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته.[1]

2- "يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهناك طرفان في عملية الائتمان الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض، وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة".[2]

---

[1]- عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 281.

[2]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، دار الوليد، البحرين، 2006، ص: 70.

3– " الائتمان البنكي عملية بمقتضاها يرضى البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلا، بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون بشكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير".[1]

ويعرف الائتمان البنكي بأنه: الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بحيث يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد متفق عليه، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد".

ثانيا:نشأة الائتمان البنكي.

مرت البنوك بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها ودورها ومنهج عملها وأهدافها حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن باعتبارها شكلا من أشكال الوساطة المالية، وقد غدت أنضج وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد، والذي يعتبر إحدى أهم الموضوعات التي تسعى الدول إلى ضمان تحقيقها إملاء في زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان العمل البنكي في بدايته يعتمد عل قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والموارد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه.[2]

---

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2012، ص:89.

[2]– مياد أنيس محمد،**التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، تخصص المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2015، ص: 25.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان البنكي وأنواعه.

يمكن إيجاز أهمية وأنواع الائتمان البنكي فيمايلي:

أولا: أهمية الائتمان البنكي.

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان البنكي من زاويتين، الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري ذاته والثانية لدور الائتمان البنكي في النشاط الاقتصادي وهي كما يلي:[1]

1- أهمية الائتمان على مستوى البنك: يعتبر الائتمان البنكي على مستوى البنك الاستثمار الأكثر قسوة نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح ودونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

2- أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد: يعتبر الائتمان البنكي على مستوى الاقتصاد نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه، ويعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، حيث يؤثر حجم الائتمان البنكي على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن أن تتضح لنا أهمية الائتمان البنكي والدور الذي يلعبه من خلال:[2]

---

[1]- أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص الاقتصادالمالي والنقدي، جامعة دمشق، 2014، ص: 24.

[2]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص ص:75- 76.

أ- يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا حوالي 90%من قيمة المدفوعات في الاقتصاد الوطني بواسطة النقود الكتابية في شكل شيكات، وتبلغ هذه النسبة 80%في انجلترا و50% في فرنسا.

ب- يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج ففي مجال الاستهلاك يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع كلي ممكن، وذلك إذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية، هذا فضلا عن تأثيره في توسع سوق السلع الاستهلاكية المعمرة، أما أهميته في مجال الإنتاج فتصل إلى حد أن الإنتاج الحديث لم يكن ليوجد وليستمر دون الائتمان فالسمة الأساسية للإنتاج الحديث كما هو معروف هي التركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ويتضمن تركز رؤوس الأموال ازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة، بينما يقتصر التركيز على ازدياد في حجم بعض المشروعات على حساب غيرها.

ت- يلعب الائتمان أيضا دورا كبيرا فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتماني) ضئيلا، ويرتفع إذا كان كبيرا، فإذا افترضنا أن معدل التدفق السنوي للدخل القومي هو بليون دولار مثلا وان مستوى الدخل هذا ينفق مستوى العمالة الكاملة غير التضخمية، وبالطبع سوف ينتج هذا التدفق بأكمله كدخل للوحدات الاقتصادية (مثل القطاع العائلي والمؤسسات التجارية والوحدات الحكومية...الخ).

ثانيا: أنواع الائتمان البنكي.

تتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير عديدة، فحسب الغرض منه ينقسم الائتمان إلى ائتمان استثماري وائتمان تجاري وائتمان استهلاكي، وبحسب اجله يمكن أن نميز بين ائتمان طويل الأجل وائتمان متوسط الأجل وائتمان قصير الأجل، وبحسب شخص المقترض ينقسم إلى الائتمان الخاص والائتمان العام، وأخيرا حسب نوع الضمان المقدم للدائن ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني.[1]

[1]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية، 2003، ص ص: 78-79.

1- تقسيم الائتمان البنكي وفقا لأجله:

ينقسم الائتمان البنكي وفقا للمدة إلى مايلي:[1]

أ- الائتمان قصير الأجل: حيث تقل مدته عن عام وتبلغ عادة ثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر، وهو يهدف إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية؛

ب- الائتمان متوسط الأجل: حيث تتراوح مدته عادة ما بين واحد وخمسة أعوام ويستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية (مثل تطوير الإنتاج أو القيام ببعض التوسعات أو شراء بعض الآلات)؛

ت- الائتمان طويل الأجل: وهو ما تزيد مدته على خمس سنوات بصفة عامة، وهو ما يستهدف عادة تقديم الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات إلى رؤوس أموال ثابتة أو منح قروض لتمويل المشروعات.

2- تقسيم الائتمان البنكي وفقا للشخص المقترض:

وفقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان البنكي إلى ما يلي:[2]

أ- الائتمان الخاص: هو ما يعقده شخص من أشخاص القانون الخاص،كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتتوقف قدرة هؤلاء الأشخاص على تلقي الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانح الائتمان، وتأتي هذه الثقة عادة من الإيرادات المستقبلة المتوقع تحقيقها عند حلول الأجل ومن ثم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول أجله؛

ب- الائتمان العام: ويتمثل في كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة كالدولة والمحافظات وكافة وحدات الحكم، وتتوقف قدرة الأشخاص العامة، والدولة على وجه الخصوص، في الحصول على الائتمان على

[1]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 72.

[2]- سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية، 2005، ص: 159.

المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته البنكية من جهة، وعلى مدى ثقة المجتمع في الحكومة من جهة أخرى.

3- تقسيم الائتمان البنكي وفقا للضمان:

ينقسم الائتمان البنكي وفقا للضمان إلى مايلي:[1]

أ- الائتمان المضمون: الغالبية العظمى من الائتمان تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا وليس بديلا عنها، فبعد التأكد من سمعة العميل المالية على أنها جيدة وبعد دراسة مصادر دخل العميل ومركزه المالي والتأكدمن قوته ومتانته، يطلب البنك من العميل ضمانا تكميليا، كما ذكرنا، استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس، إلا انه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تفكر الإدارة بأنها من الممكن أن تطلب من العميل ضمان معين لسد ثغرة معينة بعد إجراء الدراسات اللازمة والاستفسارات المطلوبة عن العميل وبعد الخروج بنتيجة سلبية عن وضع العميل المالي أو سمعته المالية؛

ب- الائتمان غير المضمون: فقد يمنح البنك قرضا لأحد عملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمان، وذلك اعتمادا على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي، ولا ينبغي التوسع في منح الائتمان بدون ضمان (على الكشوفات)، إذ انه يمنح ظروف خاصة كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بعميل جيد، إلا انه في أي حالة من الحالات لا يجبذ أن يكون الائتمان بدون ضمان بمبالغ كبيرة.

ومن المستحسن أن لا تقدم إدارة البنوك الرشيد على منح القروض على المكشوف في كل الظروف لما يحيط بسلامة مثل هذه الائتمان من مخاطر ائتمانية جسيمة.

---

[1]- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص ص:108 -109.

4- تقسيم الائتمان البنكي وفقا للغرض منه:

وفقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان البنكي إلى مايلي:

أ- الائتمان الاستثماري: هو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه البنوك لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآليات الثقيلة، ويتم تسديد الائتمان الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل حيث أنا لإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد فترة زمنية طويلة، وتقوم البنوك الاستثمارية بتجميع المدخرات لأجل تمويل الاستثمارات وإدارتها وتقديم الاستشارات في موضوع الاندماج بين الشركات، بالإضافة إلى الاستثمار في الأسواق المالية العالمية و للبنوك الاستثمارية أن تقوم بتأسيس شركات للاستثمار، كما أن لها أن تمول عمليات التجارة الخارجية؛[1]

ب- الائتمان التجاري: ويقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات بنكية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي، سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو مشاريع أو أفراد، كما يمكن أن يقدم مثل هذا النوع من الائتمان إلى المشاريع الصناعية لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل: شراء المواد الأولية والوقود ودفع أجور العمال وغيرها من النفقات الجارية الأخرى، وتحصل المؤسسات والمشاريع على الائتمان التجاري عادة من البنوك التجارية كما أن هذا النوع من الائتمان يكون قصير الأجل، لان استخدامه يمثل جزء من النفقات الجارية للمشروعات والأفراد، وتكون نوعية الائتمان التجاري بصورة ائتمان وسلف وتسهيلات بنكية تمنحها البنوك التجارية إلى عملائها أو بقيام البنوك التجارية بشراء السندات والأسهم المطروحة في السوق وهي بذلك تساهم في عملية التمويل البنكي؛[2]

ت- الائتمان الاستهلاكي: يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات أو غسالات أو أفران غاز أو أجهزة حاسوب شخصية، وتقوم البنوك عادة

---

[1]- زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص: 97.

[2]- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1995، ص: 108.

بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على طلبه، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح الائتمان الاستهلاكي من خلال البيع بالتقسيط؛[1]

ث–ائتمان مضاربة: ويستعمله المضارب الذي يراقب تقلبات الأسعار ويسعى للاستفادة من هذا التبادل في شراء الأوراق المالية أو البضائع متوقعا ارتفاع أسعارها، وقد يبيع موجودات لا يمتلكها حاليا على أساس التسليم في المستقبل ويقبض الثمن وبذلك يحصل على فرصة ائتمانية ثم يشتري موجودات بأسعار مناسبة لكي يفي بالتزامه وبذلك يكون قد استفاد من الفرصة الائتمانية.[2]

المطلب الثالث: عناصر الائتمان البنكي ومزاياه.

تكمن عناصر ومزايا الائتمان البنكي فيمايلي:

أولا: عناصر الائتمان البنكي.

تتمثل عناصر الائتمان البنكي فيمايلي:

1– علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن (هو مانح الائتمان) ومدين متلقي الائتمان وواضح أنه يفترض هنا بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما؛[3]

2– وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود؛[4]

3– الأجل أو الفارق الزمني: وهي الفترة التي تمضيبين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان ويميز بين (المعاملات الفورية) والمعاملات الائتمانية؛[5]

---

[1]– زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، مرجع سابق، ص:98.

[2]– شاكر القزويني، **محاضرات اقتصاد البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 93.

[3]– أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 96.

[4]– المرجع نفسه، ص:96.

[5]– محمد يونس، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2013، ص: 66.

4- المخاطرة: وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل هذا سبب (أو منأسباب) حصول الدائن على دينه مزيدا بمبلغ معين هو "الفائدة".[1]

وبصفة عامة، يظهر الائتمان عادة في المعاملات الاقتصادية والمالية التي يتخلى فيها المقترضون (مانحو الائتمان) عن شيء ذي قيمة في لحظة زمنية معينة في مقابل وعود من المقرضين بالدفع في المستقبل والشيء المتخلى عنه قد يكون نقودا أو سلعة أو خدمة أو أي شكل من أشكال الحقوق المالية كالأسهم والسندات.[2]

ثانيا: مزايا الائتمان البنكي للمؤسسات.

يمنح الائتمان البنكي للمنشآت الكبيرة والصغيرة، ويزداد هذه الائتمان حجما للمنشآت الكبيرة بسبب احتياجاتها لتمويل مشاريع التوسع بشكل كبير قياسا بما هو عليه للمنشآت الصغيرة، ويحقق الائتمان البنكي مزايا عديدة للمنشآت المقترضة تتمثل بالآتي:[3]

1- يخفف الائتمان البنكي الكثير من الصعوبات التي تعترض المنشآت المختلفة، خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى.

2- لا يترتب على اقتراض المنشآت من البنوك، أي تدخل من قبلها في مجالس إدارة هذه الشركات والمساهمة في ملكيتها، وذلك بالمقارنة مع الممولين الآخرين، وبذلك لا تفقد أي جزء من سيطرة المالكين.

3- كلفة الحصول على الائتمان من البنوك تكون أقل قياسا بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

---

[1]- محمد يونس، مرجع سابق، ص:67.

[2]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص ص: 70 -71.

[3]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص: 124-125.

4– تحفز الأسعار العالية لضريبة الدخل على الاقتراض مقارنة مع الحصول على الأموال عن طريق زيادة رأس المال، سواء كان ذلك بإصدار أسهم عادية جديدة أو باحتجاز الأرباح، وذلك لان الفوائد على القروض يتم طرحها كمصارف فرض ضريبة الدخل.

5– تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال المكائن والمعدات، ونظرا لارتفاع تكاليف الشراء، فالشركات تلجأ إلى البنوك للحصول على الائتمان لتمويل هذه العمليات.

6– يتناسب حجم مبلغ الائتمان وطول مدته مع الأغراض التي تقف ورائه، إذ تتحد هذه الأغراض في تمويل رأسمال التشغيل والذي تكون مدته أقل من سنة، ولتمويل المعدات، ويتراوح أجل قروضها من سنة إلى خمس سنوات، أما الغرض الثالث يتمثل في تمويل الأبنية والأراضي، والتي تكون مدة قروضها طويلة.

7– يمكن الائتمان المنشأة المقترضة بصورة أكثر فاعلية لأنها لا تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة والمتوسطة قياسا بالقروض القصيرة الأمد والتي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر.

8– يمكن تنسيق تسديد أقساط الائتمان مع تنزيل الاندثار السنوي، بحيث تتمكن المنشأة من الوفاء بالائتمان من الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية.

المطلب الرابع: أدوات الائتمان البنكي.

1– الأوراق التجارية: وهي أدوات الائتمان قصيرة الأجل ومن أهمها نجد الكمبيالة والسند الأدنى والشيك وأذونات الخزانة، وأهم ما يميز هذه الأوراق سرعة تداولها وعدم تقيدها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني، كما أن العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها وإضفاء درجة من الثقة عليها والكمبيالة هي صك أو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين، أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع، مبلغا معينا، أما السند الأدنى فهو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو بمجرد

الاطلاع لإذن المستفيد وقد يكون التعهد بالدفع لحامل السند ويعرف السند في هذه الحالة بأنه سند لحامله، ويتشابه السند الأدنى مع الكمبيالة في أن كلاهما يعتبر وسيلة لأداء الدين الآجل وانه قابل للتظهير وان كل الموقعين عليه يتضامنون في أداء قيمته، إلاأنهما يختلفان في أن السند الأدنى لا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان نتيجة لعملية تجارية وفي أن استعماله يقتصر على العمليات الداخلية ولا ينسحب إلى العمليات الخارجية فضلا عن عدم جواز خصمه لدى البنك المركزي أما الشيك فهو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بان يدفع لإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغا بمجرد الاطلاع.[1]

2- الأوراق المالية: وهي أدوات الائتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات، وغير خاف أن الأسهم هي من قبيل حقوق الملكية فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي لا يحصلون على فائدة وإنما يحققون أرباحا أو يتحملون خسارة تبعا لما يفسر عنه المركز المالي للمشروع الذي أصدر هذه الأسهم، أما السندات فهي بمثابة أدوات ائتمان قد تصدرها الحكومات أو المشروعات والمكتتبون في هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين، ومن ثم يتعين أن يتقاضوا فائدة بسعر ثابت يتحدد مقدما ويستمر حقهم في تقاضيه حتى تاريخ استهلاك الدين من الجهة التي أصدرته.[2]

3- النقود الورقية: وهي تعتبر من بين أدوات الائتمان وليس أدل ذلك من أنها تسمى أحيانا بالنقود الورقية الائتمانية دلالة على أن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة، ولذلك فان الذي له حق إصدار هذا النوع من الائتمان هو الدولة فقط وان كان ينوب عنها في الإصدار البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة، وتتمتع النقود بميزة كبرى هي قبولها العام كوسيط في المبادلات أو سيولتها الكاملة، وذلك بخلاف كافة أدوات الائتمان الأخرى التي تتمتع بقدر فقط من السيولة كبيرا كان أم صغيرا.[3]

---

[1]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 78.

[2]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص: 86 -87.

[3]- المرجع نفسه ص:87.

المبحث الثاني: السياسة الائتمانية.

يعتبر الائتمان أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، ومنه لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة ائتمانية يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال إذ تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الائتمان في البنك، وتستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهميتها.

للسياسة الائتمانية دور هام في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر، ويمكن تعريفها كالتالي:

أولا: تعريف السياسة الائتمانية.

1- "يقصد بالسياسة الائتمانية بكونها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة البنكية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص" .[1]

2- "تعرف بأنها مجموعة من المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وأنواعها، آجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية، ويعني الائتمان كافة عمليات التسليف والتوظيف والإقراض التي تقوم بها مهما اختلفت مسميات هذه العمليات".[2]

ويمكن تعريف السياسة الائتمانية على أنها مجموعة من الإجراءات والقواعد والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات الائتمان وتلك التي تحدد ضوابط منح الائتمان ومتابعته وتحصيله.

---

[1]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص: 126.

[2]- صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، جامعة القاهرة، 2003، ص: 26.

ثانيا: أهمية السياسة الائتمانية.

تتجلى أهمية السياسة الائتمانية في مايلي:

وجود سياسة مكتوبة ومعترف بها فهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، كضمان للمعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[1]

المطلب الثاني: مكونات السياسة الائتمانية وأهدافها.

تتجلى مكونات السياسة الائتمانية وأهدافها فيمايلي:

أولا: مكونات السياسة الائتمانية.

لاتوجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية ولكن تختلف سياسة الائتمان من بنك لأخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه، وهيكله التنظيمي، وحجم رأس ماله وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة وهي:

1- تقرير حدود ومجال الاختصاص: حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح الائتمان والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.[2]

2- تحديد أنواع الائتمان التي يمنحها البنك: من المكونات الأساسية لسياسة الائتمان في البنك التجاري، النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبول أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة.[3]

---

[1]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004، ص:141.

[2]- المرجع نفسه، ص: 143.

[3]- المرجع نفسه، ص: 143.

3- مراعاة الجوانب القانونية: أي القواعد القانونية المنظمة للعمل البنكي الائتماني سواء ورد النص عليها في التشريعات المكتوبة أو في القواعد القانونية العرفية، وكذلك ما يضعه البنك المركزي من ضوابط وقيود على النشاط الائتماني.[1]

4- المنطقة التي يعمل بها الفرع ويقدم فيها خدماته الائتمانية: هذه المقدرة التي تعتبر دالة في توليفة واسعة من العوامل، وهنا نشير إلى أنه قد يثار في إطار السعي نحو تجويد العمل البنكي مسألة تخفيض التكاليف ومن ثم قد يتخذ قرار بإغلاق فرع ما في منطقة ما استنادا إلى كونه فرعا غير محقق للربحية، لكن هذا الفرع قد يكون وجوده في هذه المنطقة ضروريا ولازما لتحقيق فروع أخرى لنفس البنك أرباحا، من هنا يتعين الترتيب قبل اتخاذ أي قرار بالاستغناء عن فرع ما.[2]

5- التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية: يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما وبصفة عامة لابد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.[3]

6- إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان: بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدون في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة (في شكل دليل الحصول على الائتمان) ، ولاشك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.[4]

7- شروط ومعايير منح الائتمان: بعد تحديد نوعية الائتمان أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على ائتمان، وبذلك تشكل أساس

---

[1]- كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، 2000، ص: 252.

[2]- المرجع نفسه، ص: 252.

[3]- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2007، ص:251.

[4]- المرجع نفسه، ص: 251.

القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب الائتمان، من حيث سمعته ومركزه المالي.[1]

وفي ما يلي عرض هذه النماذج فيما يلي:

أ- نموذج الائتمان المعروف بـ CS 5:

تعتمد عملية دراسة معايير منح الائتمان على تقويم قدرة المقترض على تسديد أصل الائتمان وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعد نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ 5cs ابرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان عند منح الائتمان وسميت بهذا الاسم لأنها تتضمن خمسة معايير لمنح الائتمان كل منها يبدأ بالحرف c وفيما يأتي استعراض لهذه المعايير:[2]

- **شخصية العميل:** وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزامه، وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح الائتمان ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه، كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، ونشرة الغرفة التجارية التي تصدر شهريا متضمنة أسماء التجار الذين أجريت ضدهم بروتستو عدم الدفع، و شهادة من المحكمة التجارية التي يقع نشاط العميل في دائرتها تثبت عدم توقيع بروتستات عليه خلال العام، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.[3]
- **الظروف العامة:**قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعة طيبة ومقدرة على الدفع عالية، بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي، ولكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح الائتمان، وذلك لان

[1]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص: 132.

[2]- إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، "**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث وثمانون، العراق، 2010، ص: 07.

[3]- محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدر الجمعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص:272.

التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، لذلك يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز العميل منها وقت طلب الائتمان ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المنافسة، ومدى سهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة، ومقدار الرقابة الحكومية على المنتجات وأسعارها...الخ .[1]

- **الضمانات:** يؤخذ الضمانات من العميل سواء عينا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة، لكنه لا يعني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزامه بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع الائتمان المقدم من البنك، وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة، فمثلا قد يطلب البنك ضمانا من المقترض لعدم توافر رأسمال كافي لديه، ولكن يجب مراعاة عدم منح الائتمان إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمان ذاته.[2]
- **القدرة على الاستدانة:** يقصد بالقدرة على الاستدانة أن العميل له القدرة على الحصول على الائتمان من البنوك، وتختلف هذه القدرة من شخص إلى آخر، كما وتختلف هذه القدرة من شركة إلى أخرى فالشركات الضخمة تستطيع الحصول على ائتمان بمبالغ كبيرة، كما أن القدرة على الاستدانة ترتبط بملكية الشركة والوضع القانوني لها، فشركات الأشخاص تكون مسؤولية المالكين عن ديون الشركة بالتضامن والتكافل إلى أن يتم سداد كامل هذه الديون، لذلك فان المسؤولية تصل إلى أموالهم الخاصة، إذا لم تكف موجودات الشركة لسداد هذه الديون.[3]
- **رأس المال:** يعتبر رأس المال العنصر الذي يشكل أساس اتخاذ القرار الائتماني،حيث أن وجود رأس مال كافي لدى العميل أمر ضروريا وهاما يمكنه من استغلال المشروع استغلالااقتصاديا، فالبنك لايمول في العادة كامل المشروع لذلك فان ضابط التسهيلات يهتم بدراسة الموارد المالية

---

[1]- محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص: 273.

[2]- المرجع نفسه، ص: 273.

[3]- شقري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص: 97.

للعميل سواء كانت هذه الموارد يمتلكها العميل أو كانت مستغلة بالمشروع المراد تمويله من البنك، أو يحتفظ بها العميل في صورة أوراق مالية أو حسابات بالبنوك أو عقارات، ويهتم البنك بدراسة القوائم المالية المعتمدة من قبل مدقق حسابات قانوني.[1]

ب- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PS 5.

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف بـ 5 Ps وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج 5 Cs وان كانت بأسلوب آخر، وتحتوي هذه المعايير على مايلي:[2]

- **العميل:** يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها لذلك فان الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل، ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل (الفرد أو شركة الأعمال).
- **الغرض من الائتمان:** تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا القدر من التحقق ورفض الطلب والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان.
- **القدرة على السداد:** يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد

[1]- شقري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق،ص: 98.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص ص: 152 - 154.

المتفق عليه، ويتم من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد.

- **الحماية:** إن أساس المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.
- **النظرة المستقبلية:** إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحبط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

ت- نموذج المعايير الائتمانية PRISM:

يعتبر نموذج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا المنهج جوانب القوى لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداء قياس توازن المخاطر والقدرة على السداد وتتمثل هذه المعايير فيمايلي:[1]

- **التصور:** يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

[1]- شقري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 103 - 105.

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان؛
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.

➢ **القدرة على السداد:** ومضمون هدا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمانوفوائده خلال الفترة المتفق عليها، وما هي مصادر تسديد العميل لهذا الائتمان(مصادر داخلية، أم مصادر خارجية).

➢ **الغاية من الائتمان:** ومضمون هذا المتغير هو تحديد الغاية من الائتمان الممنوح للعميل، وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وإن آخر ما تفكر به الإدارة هو تصفية موجودات العميل لاسترداده الائتمان.

➢ **الضمانات:** ومضمون هذا المتغير هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاعه الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط عقد الائتمان لضمان السداد.

➢ **الإدارة:** تركز إدارة الائتمان على تحليل العمل الإداري للعميل والذي يشمل:

- العمليات ومن خلالها يتم التعرف على:
  - ✓ أسلوب العميل في إدارة أعماله؛
  - ✓ تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان؛
  - ✓ تحديد ما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته وهل عمله موسميا أو دائما.
- الإدارة وذلك من خلال:
  - ✓ استعراض الهيكل التنظيمي للعمل؛
  - ✓ استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام؛
  - ✓ تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

ثانيا: أهداف السياسة الائتمانية.

تهدف السياسة الائتمانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[1]

1- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة، وتسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري؛

2- تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموالالمتاحة للبنوكالتجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك؛

3- المحافظة على نسبة السيولة لدى البنوك التجارية ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة القانونية؛

4- تلبية طلبات الزبائن مع القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانونا.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الائتمان وعناصرها.

للسياسة الائتمانية العديد من العوامل والعناصر سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا: العوامل المؤثرة في سياسة الائتمان.

تعتبر سياسة الائتمان دالة تتأثر بمجموعة من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:

1- رأس مال البنك: تتأثر السياسة الائتمانية برأس مال البنك لسببين مهمين:

أ- يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز واق يمنع تسرب خسائر الائتمان إلى الودائع، وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.[2]

---

[1]- مياد أنيس محمد، مرجع سابق، ص:43.

[2]- شقراء منال، **سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2015، ص: 12.

ب– إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك، مما يذكر بقدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية، وتكون قدرته أكبر على سداد التزاماته.[1]

2– عامل الخبرة والمنافسة: يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة، وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء، أما عامل المنافسة فإنما باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من إغرائهم بتسهيلات ومزايا تخالف من بنك لآخر.[2]

3– حاجات المنطقة التي يخدمها البنك: إن البنوك مسؤولة عن المشاركة في تطوير المنطقة أو المناطق التي تعمل فيها، فالدولة تحيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات ائتمانية للمنطقة أو المناطق التي يعمل فيها، وعليه فالبنك مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المستوفية للشروط، وقد يضطر البنك في سبيل المساهمة في التنمية بعض المناطق إلى التساهل في قروضه نوعا ما أملا في تطوير منظمات أعمال جديدة أو توسيع المنظمات القائمة كي تزيد من إبداعاتها وقروضها في المستقبل.[3]

5– الظروف والأوضاع الاقتصادية: حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الأعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.[4]

6– تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان: يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر جنيه مودع تتبارى مع العائد الحدي من آخر جنيه مقرض أو مستثمر.[5]

---

[1]– محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعية الجديدة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص: 391.

[2]– شقراء منال، مرجع سابق، ص: 13.

[3]– محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص: 393.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، كلية التجارة، عين شمس، دون سنة نشر، ص: 127.

[5]– المرجع نفسه، ص: 127.

7- متطلبات الربحية: فالبنك الذي يسعى لزيادة أرباحه أكثر من غيره ينتهي بسياسة ائتمانية متساهلة قياسا بغيره.[1]

8- سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية: تؤثر هذه السياسات في سياسة الائتمان المتبعة من طرف البنك المركزي كما ونوعا، وإن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي يمكن أن تؤثر على حجم القروض التي يمنحها البنك مثل: سياسة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة، تحديد سعر الفائدة على الائتمان، سعر الخصم الذي يمارسه مع البنوك ...الخ.[2]

9- حجم الودائع ونوعيتها وتكلفتها: إن ممارسة البنك لنشاط الإقراض يتوقف بدرجة كبيرة على حجم الودائع الملتقطة، إلا أن ذلك لا يعتبر مؤشرا كافيا لقدرة البنك على الاقراض، فذلك يتوقف على نوعية هذه الودائع وما تتيحه من فرص إقراضها.[3]

ثانيا: عناصر السياسة الائتمانية.

إن الوظيفة الأساسية للبنك هي تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة من أجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، لذلك فان سياسة الاقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أمواله وهي:

1- الربحية: تسعى إدارة البنك لتحقيق الزيادة في ثروة البنك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لان المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي يحققها، وتوزع هذه الأرباح بعد الاحتفاظ بجزء منها

---

[1]- شاكر القزويني، مرجع سابق، ص: 112.

[2]- نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص: 44.

[3]- نجار حياة، المرجع نفسه، ص: 44.

على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح معدة للتوزيع وتحقيق الأرباح يعني تكون إيرادات البنك أكبر من تكاليفه.[1]

2- السيولة: إن مقدار السيولة لأي مال تتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته.[2]

3- الأمان: يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بان التسهيلات البنكية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد.[3]

[1]- بوشنافة احمد، روشام بن زيان، **سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر**،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولاتالاقتصادية، المركز الجامعي، بشار، دون سنة نشر، ص: 117.

[2]- المرجع نفسه، ص: 117.

[3]- عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سابق، ص: 198.

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية.

تعتبر عملية الإقراض من أهم نشاطات البنوك التجارية، لذلك فإن مخاطر القروض تشكل عائقا أمام تلك النشاطات، وعلى البنوك تحليل هذه المخاطر سواء المتعلقة بعملية القروض أو بالمؤسسة نفسها.

المطلب الأول:مفهوم المخاطر الائتمانية ومصادرها.

بما أن النشاط الائتماني يشكل العنصر الأساسي بين أنشطة البنوك فإن المخاطر المترتبة على هذا النشاط تكون على درجة كبيرة من الأهمية وفي حال وقوعها قد تؤدي في بعض الحالات إلى الإفلاس البنك وهذا ناتج عن عدة مصادر يمكن أن ينتج عنها.

أولا: تعريف المخاطر الائتمانية.

تعددت تعاريف المخاطر الائتمانية نذكر منها:

1- تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطر تخلف العملاء عن الدفع أي عجزهم عن السداد، أوخسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.[1]

2- كما تعرف المخاطر بأنها تلك المخاطر المقترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض وهو البنك من قيام المقترض وهو العميل بسداد الائتمان الذي حصل عليه في موعد استحقاقه.[2]

3- وكذا يمكن تعريفها بأنها عدم استعادة الفائدة، أوأصل المبلغ المقرض أو كليهما من البنك أو نتيجة الاستثمار في الأوراق المالية غير ما حدد.[3]

4- يمكن أن تتواجد مخاطر الائتمان بسبب الاحتمال بأن التسديد قد لايتم من قبل المدين ويمكن تعريف مخاطر الائتمانية علي أنها الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد الدين كاملا أو في الوقت المحدد.[4]

---

[1]- بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة مخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص: 182.

[2]- طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 443.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف(إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)**، طبعة معدلة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 185.

[4]- عدنان تايه النعيمي، **إدارة الائتمان (منظور شمولي)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص:244.

5- هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (الأخر) في العقد أي: قدرته على الوفاء بالتزاماته كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد ويرد حدوث المخاطر الائتمانية في الدفتر التجاري كما سنرى في النشاط العيني كما يرد في الدفتر البنكي، وتظهر المخاطر الائتمانية في حالة الائتمان عندما يعجز الطرف الأخر عن الوفاء بشروط الائتمان الكاملة في موعدها.[1]

ويمكن أن نعطي تعريفا شاملا لمخاطر الائتمانية كالتالي:

المخاطر الائتمانية هي الخسارة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض علي سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلي البنك (المقرض)، عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني وتبعا لهذا فكل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية، الناتجة عن قرار تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل .

ثانيا:مصادر المخاطر الائتمانية .

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك إلي مخاطر خاصة ومخاطر عامة، وفيمايلي نعرض كل منهما:[2]

1- المخاطر الخاصة (المخاطر غير النظامية):

يقصد بالمخاطر غير نظامية تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة البنكية، والأخطاء الإدارية والاضطرابات العمالية، وتغيير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية

[1]- عبد الناصر براني أبو شهد، **ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2013، ص: 67 - 68.

[2]- حواسي يونس، عمرون عبد الرؤوف، **التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وحساب إدارة المخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص: 17- 18.

والسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح الائتمان في الأجل المتفق عليه.

كما يقصد بالمخاطر غير النظامية أنها تلك المخاطر التي تتعرض لها شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين، غير انه ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية وتشمل كل من المخاطر:السيولة، الإدارة، الرفع المالي، وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع.

2- المخاطرالعامة (المخاطر النظامية):

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض، بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك لفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم و السيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغيير أسعار الفائدة مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية .

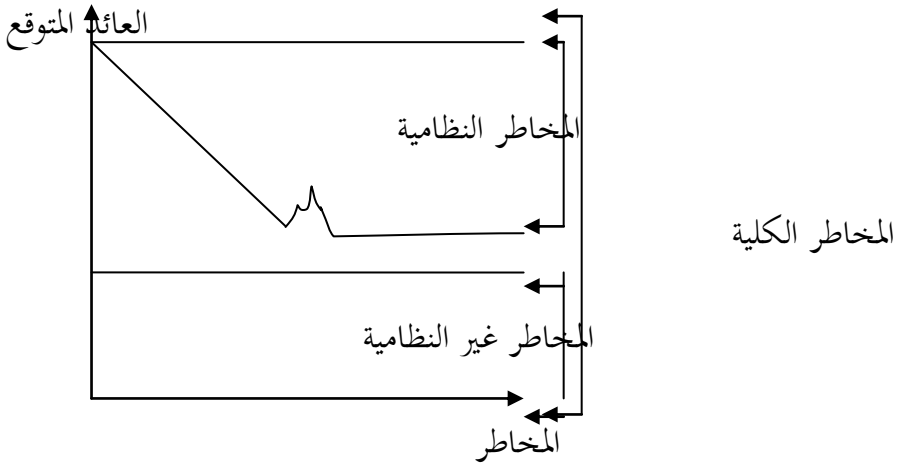
كما هي مختلف المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق و ذلك بفضل و تأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، سياسية، واجتماعية تؤثر بشكل مباشرة في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة و متخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها.

ويمكن القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة العوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك و هو ما يتطلب منه التنبؤ بها و توقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل، ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا و مواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

فالنصيب الأكبر المخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية و يمكن توضيحها بالمعادلة التالية:

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير نظامية.

الشكل:(01-01) مصادر المخاطر و حالات التنويع و عدم التنويع.[1]



المصدر:مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها- إدارتها والحد منها،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة،كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16 و 17أفريل2007، ص 4.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية وأهم مؤشرات قياسها.

تتعدد أنواع المخاطر الائتمانية من عدة جهات لكثرتها في البنوك، لذا يجب قياسها لمعرفة كيفية مواجهتها.

أولا: أنواع المخاطر الائتمان.

يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية وفق هذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تنقسم إلى مايلي:[2]

---

[1]- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها– إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16 – 18 أفريل 2017، ص: 4.

[2]- حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 10.

1–مخاطر ائتمانية مباشر: وهي المخاطر تتعلق بعدم سداد الائتمان وأنواع الائتمانات الأخرى؛

2– مخاطر ائتمانية محتملة: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكافلات والتي يمكن أن تتحول إلي مخاطر ائتمانية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكافلات؛

3– مخاطر المصدر: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة؛

4– مخاطر ما قبل التسويات: وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة إحدى الشركات التجارية علي تسديد التزاماتها؛

5– مخاطر التسويات: وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه؛

6– مخاطر التحصيل: وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

ثانيا:أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية.

يتم الاستعانة بالعديد من البيانات والمؤشرات لدى قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:[1]

1– بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي ولتكن بصورة ربع سنوية؛

2– بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، تسهيلات بدون ضمان عيني، وبالنسبة للنوع الأول يتم توزيعه حسب نوع الضمان، مع ذكر قيمة الضمان وفق أخر تقسيم ولتكن بصفة ربع سنوية أيضا؛

3– بعض مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام الإنذار المبكر ويتم احتسابها بصفة شهرية كما يلي:

أ– نسبة المحفظة الائتمانية للودائع؛

[1]– سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي عملي)**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2005، ص ص: 163– 164.

ب– توزيع المحفظة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي؛

ت– نسبة الائتمان غير المضمونة من المحفظة؛

ث– بيان عدد التركزات التي تبلغ 25% فأكثر من القاعدة الرأسمالية للبنك، سواء كانت توظيفات البنك لدى العميل في صورة أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية أو أي صورة من صور التمويل الأخرى؛

ج– بيان إجمالي التركزات التي تزيد عن 10% من القاعدة الرأسمالية إلى القاعدة الرأسمالية للبنك (ويتم وضع حد أقصى لها)؛

ح– نسبة مخصص الديون الإجمالي التسهيلات غير المنتظمة (التسهيلات والائتمان التي استحقت ولم تسدد)؛

خ–نسبة التسهيلات غير المنتظمة/إجمالي المحفظة الائتمانية؛

د– مخصص الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض الائتمانية؛

ذ– العائد على إجمالي الائتمان؛

ر– صافي العائد على إجمالي الائتمان.

4– بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة للنظر في تقرير المخصصات (القيمة الحالية للضمانات الخاصة بالتسهيلات/إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل تلك الضمانات)؛

5– تقارير خاصة عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم الوقوف على وضعها لظروف تتعلق بهذه التسهيلات أو الظروف قد استحدثت على النشاط الخاص بها حتي يمكن وضع الحلول والأساليب المناسبة لحسن سير هذه التسهيلات بما يضمن انتظام سدادها؛

6– الوقوف على أسباب تعثر الديون غير المنتظمة.

وفيمايلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وبعض المخاطر الاخر:[1]

[1]– مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص: 8.

الجدول رقم(01-01): مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وبعض المخاطر الاخرى.

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس.
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء الائتمان/ إجمالي القروض.
	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض.
	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / الائتمان المستحقة ولم تسدد.
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول.
	الودائع المستقبلية / إجمالي الأصول.
	الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	المركز المفتوح في كل عملة /القاعدة الرأسمالية.
	إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول / عدد العاملين.
	مصروفات العمالة / عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.
	الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.
	القاعدة الرأسمالية /الأصولالمرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص: 8.

والهدف من هذه التقارير هو استخراج مجموعة من المؤشرات، تساعد إدارة البنك العليا في اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيضها إلى أقل حد ممكن.

المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر الائتمان البنكي وطرق إدارتها.

تتطلب عملية الحد من المخاطر الائتمانية العديد من وسائل نذكر منها:[1]

أولا: وسائل الحد من مخاطر الائتمان البنكي.

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز.

1- تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز:

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على:

أ- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء؛

ب- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة)؛

ت- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير- كبير)؛

ث- تحليل المحفظة وفق نوع العملاء الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل "لا تضع ما تملك من بيض في سلة واحدة وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتز الذي قدم التصورات التالية:

[1]- مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص ص: 14- 16.

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من (ب) أي أن معامل ارتباط "1-" فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا انه غير ممكن علميا؛
- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل موجب "أي أن معامل ارتباط "1+" فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر.

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركوتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر.

2- تنويع محفظة الاستثمار:

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجا إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب "التنويع البسيط" ويتمحور تصور ماركوتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:

أ- الأول: معدل العائد على الأصول؛

ب- الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر، فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

وفي دراسة تطبيقية تناولت محفظة استثمارية متنوعة تم اختيارها عشوائيا وحصرها بين (10-،15) استثمارات وكانت النتائج تخفيض نسبة المخاطر إلى85%.

ثانيا: إدارة المخاطر الائتمانية.

توضح إدارة المخاطر الائتمانية كلا من عملية صنع القرار قبل اتخاذ القرار الائتماني ومتابعة الالتزامات الائتمانية زائد كل عمليات المراقبة ورفع التقارير وتعطي عملية اتخاذ القرار كل الخطوات المتبعة بواسطة تطبيق ائتماني من عرض مسؤول الحساب الأصلي إلى جميع المسؤولين الائتمانيين الذين يفحصون تطبيق الائتمان أو لجنة ائتمانية تراجع العرض، ويقوم القرار على البيانات المالية المعتادة زائد تقييم اجتهادي للنظرة السوقية المستقبلية للمقترض وللإدارة وللمساهمين، وتتم المتابعة من خلال إجراء مراجعات دورية للالتزامات البنكية حسب العميل والصناعة والبلد، بالإضافة إلى ذلك تشير أنظمة الإنذار إلى تدهور وضع المقترض قبل العجز عن السداد كلما كان ذلك ممكنا ويمكن تفعيل عملية يتم فيها مراجعة واتخاذ كافة الإجراءات الكيفية بخفض الخسائر المحتملة، إذ حدث العجز عن السداد، والقسم التالي لا يفصل العملية بالكامل ولكنه يركز بدرجة أكبر على تلك الجوانب الوثيقة الصلة بقياس المخاطرة الائتمانية، وهو يصف نظام الحدود الذي يحدد المبلغ الأقصى المعروض للمخاطر مع المقترضين ونظم التقديرات المستخدمة في تقدير نوعية المخاطر، ويعطي أمثلة على أدوات تعظيم الائتمان.[1]

[1]- طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2007، ص: 250.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الائتمان البنكي الذي يؤدي دورا مهما في دعم البنك، وذلك لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويل النقود المستلمة من البنك على شكل ودائع ائتمانية من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة ماسة إلى هذا الفائض، كما يساهم الائتمان البنكي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ البنك ملزم بإتباع سياسة ائتمان معينة تتلائم مع هيكلها التنظيمي وحجم رأسماله وأهدافه، والتي تعتبر بمثابة المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع الائتمان.
- ✓ مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر الناشئة عن تخلف العملاء عن الدفع، أي عجزهم عن السداد في الموعد المتفق عليه ولها مصدرين نظامية وغير نظامية، ويمكن التقليل من هذه المخاطر عن طريق التنويع في محفظة الاستثمار ونظرية ماركوتز.

الفصل الثاني:

التحليل الائتماني

وطرق قياسه.

مقدمـــــــة الفصل الثاني:

تواجه البنوك اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا و التي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية، هذه المنافسة دفعت البنوك إلي التوسع في نشاطها من أجل زيادة الربح لكن هذا التوسع قابله زيادة كبيرة في حجم المخاطر التي تتعرض لها، وفي ظل هذه المخاطر ومن أجل التقليل من حدتها عملت البنوك على البحث عن طرق توفر معلومات كافية للتنبؤ بهذه المخاطر.

وتعتبر إدارة الائتمان في البنوك التجارية أهم مصادر المعلومات لتقييم حالة العميل المالية و مقدرته على توليد الأرباح من خلال ما يعرف بالتحليل الائتماني.

حيث أصبح موضوع التحليل الائتماني من الموضوعات الشاغلة للنشاط الائتماني و للعاملين فيه بشكل عام و ذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية و يهتم التحليل بالإلمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل.

وسنتناول في هذا الفصل التحليل الائتماني ومختلف الجوانب المحيطة به خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التحليل الائتماني؛

المبحث الثاني: تقدير مخاطر الائتمان وفق المدخل الكلاسيكي؛

المبحث الثالث: تقدير مخاطر الائتمان وفق الطرق الإحصائية الحديثة.

المبحث الأول: التحليل الائتماني.

من المؤكد أن نجاح الإدارة في ممارسة استراتيجياتها الائتمانية لا يتوقف فقط على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح العميل للائتمان المطلوب وإنما تكتمل مهاراته بقدرته في متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه.

المطلب الأول: مفهوم التحليل الائتماني وأنواعه.

يعد التحليل الائتماني أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة وفيما يلي سنتناول مفهوم التحليل الائتماني وأنواعه.

أولا: تعريف التحليل الائتماني.

1- "هو أداة هامة لتخفيض الخسائر التي يتحملها البنك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة".[1]

2- "هو أداة هامة للوصول إلى الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية و بالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها البنوك".[2]

ثانيا: أنواع التحليل الائتماني.

تتمثل أنواع التحليل الائتماني فيما يلي:[3]

---

[1]- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**، مجلة جامعة تشرين، العدد 03، 17سبتمبر2016، ص: 191.

[2]- المرجع نفسه، ص: 193.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص ص:217- 230.

1- إدارة الائتمان و التحليل النوعي:

أ- الإدارة:

من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية و المستقبلية وجدوى التعامل معه في الإدارة،أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه و تحقيق أهدافه.

ب- العمليات:

تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل و مستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع و النمو في هذه الأعمال، كما تهتم بدراسة المعدات المستخدمة في الإنتاج و نوع الموردين و آلية التوزيع و التسويق المتبعة.

ت- نمط الملكية :

تفرد إدارة الائتمان اهتماما خاصا لنوع الملكية و فيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية.

ث- الخلفية التاريخية:

تفيد دراسة و تحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي و النجاحات التي حققها و المتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته و نتائج تلك المتغيرات، ويتم التعرف إلى ذلك من خلال:

- تحديد العمر التشغيلي لممارسة العمل؛
- تحديد سنوات العمل في محال العمل الحالي؛
- التغيرات الرئيسية أو المشاكل التي واجهها العميل؛
- العلاقات الائتمانية السابقة.

ج- العلاقات المالية :

والتي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها من البنوك الأخرى.

وفي حالة وجود خلل في هذه العلاقات توصي إدارة الائتمان العميل بإتباع إستراتيجية عمل جديدة لمعالجة الخلل المالي، حيث توصي بـ:

- **إعادة تقييم الأصول:** بحيث تنعكس إعادة تقييم الأصول بعضها أو جميعها على قيمتها السوقية؛
- **إعادة هيكلة الديون:** هي تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل،أو تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد، أو إعطائه فترة سماح جديدة؛
- **مبادلة المديونية بالملكية:** في هذه الحالة يتم تحويل كل جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون.

ح- الإنتاج: من الأمور التي يجب أن تكون واضحة لإدارة الائتمان هو نوع الإنتاج لدى العميل و مستويات الطلب السوقي على المنتجات و الحدود التي يستطيع بها العميل تحقيق التعادل و نوع السلعة المتداولة في السوق؛

خ- أدوات الإنتاج: تعكس إدارة الإنتاج على العميل نوع و مستقبل العملية الإنتاجية لديه و لذلك لابد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حاليا أو مستقبلا؛

د- الموردين: يتم دراسة الموردين لدى العميل و درجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الإنتاج؛

ذ- التوزيع والتسويق: تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها و الأسلوب المناسب لتوزيعها؛

ر– الأهداف والالتزام: يساعد الاهتمام بها المتغير في الوصول إلى معرفة جديدة بتحديد هل للعميل رؤية واضحة عن السوق، و ما هي خططه الطويلة الأجل، و كذلك يجب دراسة إمكانية تأقلم العميل مع المتغير؛

ز– الخصائص المؤسسية: تتناول البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل و دراسة هل هناك تفويض للصلاحيات و أثر ذلك على اتخاذ القرار؛

س– السمعة في السوق: تهتم إدارة الائتمان بقراءة ما بين السطور و تكوين رأي عن قدرة الإدارة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة و الالتزام بالإبداع و المرونة و الالتزام بسياسات توظيف و تدريب مقبولة؛

ش– نظم الإدارة: في هذه الحالة لابد من تحديد نوعية نظم المعلومات و النظم الإدارية المستخدمة و التركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات و التنبؤات ودقة الأنظمة.

2– إدارة الائتمان و التحليل الفني.

يدخل شكل التحليل الفني في المجالات التالية:

أ– وصف السلعة و خصائصها وبيان استخداماتها المختلفة؛

ب– وصف العملية الإنتاجية التي تم اختيارها مقارنة مع العمليات البديلة مع توضيح أسباب التفضيل للعملية التي وقع الاختيار عليها؛

ت– تحديد الطاقة القصوى للمشروع و الطاقة الممكن استغلالها؛

ث– تحديد نوعية الآلات و المعدات و مواصفاتها و مدى توفر قطع الغيار عنها؛

ج– تحديد الإنشاءات و المرافق و المباني و مواصفاتها؛

ح– تحديد موقع المشروع و مدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع و البدائل المختلفة المتاحة آخذا بعين الاعتبار تقييم درجة قربه من مصادر الخامات و قنوات التوزيع؛

خ– التكنولوجيا المستخدمة و مصادر الحصول عليها و كيفية استقطابها ؛

د– مواصفات الخامات المطلوبة و مدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية و المتوقعة في المستقبل وشروط الشراء و الضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها؛

ذ– احتياجات المشروع من العمالة و مدى توافرها و مصادر الحصول عليها ؛

ر– تقدير تكاليف إنتاج السلعة.

المطلب الثاني: الركائز الأساسية للتحليل الائتماني.

إن إدارة الائتمان داخل البنك التجاري سوف تستند في قرارها الائتماني على نوع المعلومات و البيانات التي تحصل عليها من الملف الائتماني و الاستعلام الائتماني لطالب الائتمان أولا ومن خلال التحليل الذي سوف تجريه إدارة الائتمان ثانيا لتجعل قرارها الائتماني يتسم بدرجة من الدقة و الموضوعية .

إن شكل التحليل و دقته يجب أن يقوم حول ثلاثة ركائز أساسية هي:[1]

1– أن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بوضعه المالي كما تظهره الحسابات الختامية بل يجب أن لا يتم قدرته هذه بمعزل عن تقويم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد و ذلك على مدار فترة الائتمان؛

2– في تقويمها لمخاطر الائتمان يجب أن تتخطى إدارة الائتمان مخاطر العميل (الفرد أو شركة الأعمال) ليمتد هذا إلى تقويم مخاطر البيئة المحيطة بالعميل؛

3–كما يجب على إدارة الائتمان أن تهتم بالمرحلة العمرية للعميل.

[1]– محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص: 378.

وتستند إدارة الائتمان في تحليلها للعميل على دورة حياة العمر المحدد في الحياة الاقتصادية في السوق إذ تتماثل هذه الدورة مع دور حياة السلعة في السوق و التي تبدأ من بداية تقديم السلعة و عرضها في السوق من الشركة و تنتهي بعزوف جمهور المستهلكين عليها و تحولهم إلى سلعة بديلة.

المطلب الثالث: التقارير و الكشوفات الدورية المستخدمة في التحليل الائتماني.

تعد التقارير و الكشوف الدورية بما تتضمنه من معلومات تفصيلية عن أوضاع كل بنك وسيلة فعالة من وسائل الرقابة التي يمارسها البنك المركزي، إذ أن هذه البيانات و الكشوفات تتناولها أجهزة فنية في البنك المركزي بالدراسة و التحليل لاستخلاص العديد من المؤشرات أو استخدامها لكي تعطي صورة واضحة عن أوضاع البنك، و يعد الائتمان المحور الرئيس الذي ترتكز عليه موجودات البنوك إذ أن الغرض من هذه الموجودات هو توفير الائتمان للاحتياجات المختلفة أساسا و بما أن البنوك ما هي إلا مؤسسات تتعامل بالائتمان فيكون طبيعيا أن يحتل القسم الأكبر من موجودات البنوك و هناك من التقارير و الكشوفات السنوية المرافقة للقوائم المالية الختامية وهي:[1]

أولا: كشوف مرفقة بقائمة المركز المالي: و من هذه الكشوفات مايلى:

1- كشف التسهيلات الائتمانية ؛

2- كشف المخصصات ؛

3- كشف الاعتماد اتالمستندية؛

4- كشف بالالتزامات العرضية.

ثانيا: الكشوفات المرفقة بقائمة الدخل:و من هذه الكشوفات ما يلي:

1- الفوائد المحصلة؛

2- العمولات الدائنة؛

[1]- إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، مرجع سابق، ص ص: 11-12.

3- كشف تفصيلي لتصنيف السلف و الائتمان ممنوحة و الحسابات الجارية المدينة.

إن المؤشرات المالية أدوات مفيدة في التحليل الائتماني إذا استخدمت بشكل صحيح و فسرت بعناية، و المقصود بالمؤشرات المالية إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية و تختلف درجة التركيز على علاقات محددة حسب الغرض الذي يسعى إليه المحلل المالي.

المبحث الثاني: تقدير مخاطر الائتمان وفق المدخل الكلاسيكي.

تعتمد الطريقة الكلاسيكية على أسلوب التحليل المالي الذي يتم به الكشف والتحقق من مدى سلامة المركز المالي للعميل لاتخاذ قرار قبول منح الائتمان من عدمه كما أن التحليل يعتمد على دراسة التوازن المالي للمؤسسة المقترضة ودراسة بعض النسب لمقارنتها مع النسب النموذجية الموضوعة من طرف البنك، إذ يوفر التحليل المالي مصدرا هاما للمعلومات وذلك للتعرف على المؤسسات التي تقدمت بطلب للحصول على ائتمان جديد، وكذلك المؤسسات الحاصلة على الائتمان فعلا من البنك.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته.

يعتبر التحليل المالي موضوعا ذو أهمية بالغة وضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم حيث سنتطرق إلى كل من مفهوم وأهمية التحليل المالي.

أولا: تعريف التحليل المالي.

تختلف تعاريف التحليل المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف تتمثل فيما يلي:

1- "يعرف التحليل المالي على أنه عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن منشأة معينة خلال فترة زمنية أو فترات ماضية بهدف استنتاج بعض المعلومات عن مدى تقديم المنشأة خلال الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية، حيث تتعدد مجالات التحليل المالي بتعدد الجهات المستفيدة من نتائجه سواء داخلية أو خارجية".[1]

[1]- نبيل عبد السلام شاكر، **الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة عين الشمس، مصر، 1998، ص ص:06-07.

2–"التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها". [1]

3–"يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقسيم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل. [2]

4–"التحليل المالي هو الدراسة التفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأعمال والأداء المالي لتفسير وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة في البنك مثل سياسة إدارة والسيولة وسياسة الاستثمار وغيرها. [3]

بالرغم من تعدد تعاريف التحليل المالي نجد أنها تصب جميعا في كونها إحدى المهام الأساسية للوظيفة المالية، حيث يتمثل دوره في تبيانها وتشخيصها بهدف أخذ القرارات والتوصيات التي تهتم أساسا بالميدان المالي.

ثانيا: أهمية التحليل المالي.

يعد التحليل المالي أحد فروع المعرفة الذي يعتني بالدراسة الدقيقة التفصيلية التحليلية الاستقرارية الإنتقادية للقوائم المالية،إذ أنه المعني بتقسيم عناصر القوائم المالية وعرضها بشكل يسهل فهمها لخدمة مستخدميها، وتلعب قدرة وخبرة المحلل المالي أهمية كبيرة في إعداد تقارير التحليل المالية ذات الجودة المرتفعة،

---

[1]– وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الأولى، الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 21.

[2]– عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس ومفاهيم تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 157.

[3]– أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص: 97.

ويعتمد التحليل المالي بصورة أساسية على القوائم المالية التي هي مخرجات المحاسبة والتي تعد في الوقت نفسه إحدى أهم مدخلات التحليل المالي.[1]

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:[2]

1– يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال؛

2– تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات الائتمانية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة؛

3– يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها؛

4– يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى،إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد، للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛

5– تساعد النسب المالية والإحصائية، والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة لزيادة فاعلية التدقيق؛

6– يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة بملافات إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

[1]– دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن)، 2007، ص: 55.

[2]– وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمه، **التحليل المالي(الإطار النظري وتطبيقاته العملية)**، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص ص: 21- 22.

المطلب الثاني: مقومات واستعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

يمكن إيجاز مقومات واستعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه فيما يلي:

أولا: مقومات التحليل المالي.

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:[1]

1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛

2- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛

3-تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛

4- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها الاستقراء المستقبل.

ثانيا: استعمالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها التحليل الائتماني، التحليل الاستثماري،تحليل تقييم الأداء، تحليل التخطيط، تحليل الاندماج والشراء، حيث يهدفوا إلى:[2]

1- التحليل الائتماني: التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته بالمدين وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة بعد مقارنة المخاطر بالمنافع والانحياز للجانب الأرجح من المقارنة؛

---

[1]- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، فلسطين، 2008، ص: 09.

[2]- عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي نظر المصرفية والقانونية)**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص ص: 317- 318.

2-التحليل الاستثماري: فهو من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي لما له من قدرة على تقييم الأسهم والسندات وتقييم المنشآت نفسها والاستثمارات في مختلف المجالات؛

3- تحليل الأداء: فتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تحليل ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، كما يفيد استعمال أدوات التحليل في التخطيط حيث أصبح من الضروري في ظل الذبذبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات أن تقوم المنشأة بعملية تخطيط منظم للمستقبل ووضع تصور لأدائها مسترشدة بالأداء الذي كان سائدا من قبل؛

4-تحليل الاندماج والشراء: حيث أن الاندماج والشراء هما عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر لبعضهما وزوال الشخصية القانونية لكل منهما في ضوء عملية التقييم وتقدير الأداء الحالي والمستقبلي وتقديم العرض المقدم والحكم على مناسبته.

وتحظى الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي باهتمام الكثيرين رغم أنهم يتطلعون إلى أهداف مختلفة من التحليل المالي مثل المستثمرون، إدارة المنشأة نفسها، سماسرة الأوراق المالية، الدائنون، العاملون، المؤسسات المختصة بالتحليل، المصالح الحكومية، حيث تسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات.

ثالثا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

إن تحديد الجهة التي يقدم تقرير نتائج التحليل المالي مهم جدا، حيث أنه باختلاف هذه الجهة، فان تقرير نتائج التحليل تختلف وتتعدد، فالتقدير المقدم إلى المساهمين مثلا يختلف في درجة فنية واتساعه عن التقرير المقدم إلى المدير المالي أو غيره، ويمكن إنجاز أهم الأطراف المستفيدة من التحليل كمايلي:[1]

1- المساهمون: يهتم المساهم بصفة صاحب رأس المال بمعرفة مصير استثماراته، وبالتالي لابد له من أن يطلع على نتائج الأعمال وعلى النسب المالية التي تطمئنه على أمواله، كما أن التحليل المالي يساعد المستثمرين المرتقيين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة؛

[1]- حسن جميل البديري، **البنوك (مدخل محاسبي وإداري)**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 266 -267.

2- الدائنون: يهتم الدائنون بغض النظر هل هم بحاملين سندات أو بنوك أو مؤسسات مالية بالتعرف على قدرة المنشأة على سداد ديونها وقت استحقاق تلك الديون؛

3- الموردون: المورد من يقوم بتزويد المنشأة بالموارد الخام أو بالمكونات نصف المصنعة أو بالسلع تامة الصنع أو بغير ذلك من المواد كالقرطاسية والسيارات والأثاث وغيرها، ويهتم المورد بالمركز المالي للمنشأة، وذلك لأن المنشأة تكون عادة مدينة للمورد وبالتالي فإن المورد وبناءا على نتائج قد يقوم بزيادة تعامله مع المنشأة أو تخفيض هذا المركز المالي للمنشأة والتأكد من سلامة هذا المركز المالي ومتانته، فيهم العاملين الاطمئنان إلى استقرارهم الوظيفي واستمرارهم بالمنشأة كما يهمهم أن تكون النشأة قادرة على الاستمرار في إعطائهم رواتب جيدة وحوافز مجدية؛

4- إدارة المنشأة: تهتم إدارة المنشأة بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير ونسب محددة تطلب من العاملين تنفيذها والتقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة زمنية محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات وتصحيح المسار.

وعلى الرغم من تعدد الأطراف التي يهمها التحليل المالي، إلا أننا هنا سوف نركز على الدائنين بالأخص والتي يهمها التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

المطلب الثالث: أنواع وخطوات التحليل المالي ومصادره.

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة والتطرق كذلك إلى خطوات مختلفة له وفي آخر المطلب سنتطرق إلى مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

أولا: أنواع التحليل المالي.

يمكن النظر إلى التحليل المالي، باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس مايلي:[1]

[1]- أوراغ خولة، **مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص ص: 05-06.

1- الجهة القائمة بالتحليل: استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي كمايلى:

أ- التحليل الداخلي: ويقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي...الخ؛

وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات الائتمانية في البنوك، البنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي...الخ.

وبالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالبا ما تعدها المنشآت لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلا في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنشآت المالية.

2- الأسلوب المتبع في التحليل: تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ- أسلوب التحليل بالنسب المالية؛

ب- أسلوب التحليل بالمقارنة؛

ت-أسلوب التحليل بالأرقام القياسية؛

ث- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

3- البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر،وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أ- التحليل الرأسي: بمعنى أن تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر والى مجموع مجموعة جزئية منها، بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي.[(1)]

ب- التحليل الأفقي: وينطوي على دراسة كل بند من بنود القائمة بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، وهذا فان النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت، ويسمى بعض الكتاب هذا النوع من التحليل قياسا بالزمان، وكذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، ولا شك أن هذا الأسلوب ذو فائدة أكبر من مجرد الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة (أي تحليل الرأسي)، ويساعد التحليل الأفقي على:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛

[1]- أوراغ خولة، مرجع سابق، ص:06.

- تقييم انجازات المنشأة ونشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.[1]

4- التحليل بالنسب المالية: تحليل النسب المالية من خلال إيجاد العلاقة بين متغيرين تربطها خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة المنشأة، وقد اكتسب أسلوب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بمجالات الفشل المالي للمنشآت.

نجد أن أكثر من أداة للتحليل المالي لكن أفضلها التحليل المالي بالنسب المالية لأنه التحليل القادر على عمليات التنبؤ لأنه يقوم على دراسة مجموعة من التغيرات ذات الخواص المشتركة.[2]

ثانيا: خطوات التحليل المالي.

يتم تحليل القوائم على ثلاث خطوات رئيسية هي:

أ- التصنيف؛

ب- المقارنة؛

ت- الاستنتاج.

يتناول القائم بعملية التحليل الأرقام الموجودة في القوائم المالية ويعمد إلى تصنيفها، فيقوم بتجزئة الحقائق إلى جزئياتها ثم يجمع هذه الجزئيات في مجموعات متجانسة، وإن الهدف الأساسي من الخطوة الأولى هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي هي موضع البحث والتحليل في شكل يمكن المحلل من القيام بالخطوة الثانية وهي المقارنة، في هذه الخطوة يقوم المحلل بمقارنة الأرقام الجزئية ببعضها، ومن ثم مقارنة

---

[1]- زياد رمضان، محمود الخلايلة، **التحليل والتخطيط المالي**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2013، ص: 21.

[2]- أوراغ خولة، مرجع سابق، ص:06 .

المجموعات المتجانسة بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف واقع العلاقات بين الأرقام المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أن كلا التصنيف والمقارنات لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة بل قد تشمل عدة فترات محاسبية، وقد تمتد إلى القوائم المالية الأكثر من مؤسسة في نفس الصناعة ومن نفس الحجم.[1]

ثالثا: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:[2]

1- مصادر معلومات داخلية؛

2- مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية.

ويمكن حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:

أ- البيانات المحاسبية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛

ب- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛

ت- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛

ث- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث؛

ج- المكاتب الاستشارية.

---

[1]- غسان السبلاني، **التحليل المالي وآليات صنع القرار**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص: 11.

[2]- محمد مطر، مرجع سابق، ص:5.

المطلب الرابع: تعريف و أنواع النسب المالية و حدود استعمالها.

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك لتقييم العملاء طالبي الحصول على ائتمان، و ذلك بإجراء مقارنات بين النسب المالية لمؤسسة معينة و النسب المالية لمؤسسات مماثلة، كما تمكن من مقارنة أداء المؤسسة قيد التحليل وضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة وتحديد اتجاهات الأداء لديها.

أولا : تعريف النسب المالية .

1- تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، و قد تتواجد البنوك التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين فحافة مجمل الربح مثلا تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة الدخل و هذان البندان هما: مجمل الربح و صافي المبيعات، في حين يمثل العائد على الأصول العلاقة بين بندين أحدهما يظهر في قائمة الدخل و هو ربح التشغيل، في حين يظهر الآخر و هو جملة الموجودات في الميزانية.[1]

2- تعرف النسب المالية بأنها إيجاد علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية.[2]

وبالتالي يمكن تعريف النسب المالية على أنها علاقة بين رقمين (بسط و مقام) و التي يجب أن تكون العلاقة بينهما منطقية، أي هي علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للمؤسسة.

ثانيا : أنواع النسب المالية.

تتاح أمام إدارة الائتمان أعداد كبيرة من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء طالب الائتمان وتقييم مركزه المالي والنقدي.

وهذا سوف نتعرض له خلال التعرف علي أهم مجموعات النسب المالية التي تهتم بها إدارة الائتمان.

---

[1]- محمد مطر، مرجع سابق، ص:31.

[2]- دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص: 80.

1- مجموعة نسب السيولة.

ونقصد بنسب السيولة هي تلك النسب التي تستخدم في تقدير مدى حاجات العميل لنوع الائتمان المستخدم في تمويل متطلبات رأس المال لديه كما تقيس مقدرة العميل، علي الوفاء بالتزامات القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، أكثرها شيوعا هي:[1]

أ- نسبة التداول: تعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى مقدرة العميل أو المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة التي هي التزامات قصيرة الأجل، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقديات، تحسب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب- نسبة التداول السريعة: يلجأ إليها المحلل الائتماني لتعزيز ملاحظته المستندة إلى نسبة التداول بخصوص موقف السيولة التي يمتلكها العميل وذلك لان حسابها يرتكز على العناصر تتسم أكثر من غيرها بالقدرة في التحويل إلى النقد، فهي تمثل السيولة الحقيقية لدى العميل، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ملاحظة: نلاحظ انه تم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة وذلك ليس لعدم أهميتها ولكن بسبب بطئ تحويله إلى النقدية أو بسبب عدم التأكد من بيعه.

ت- نسبة السيولة النقدية: وتظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة بتسديد التزامات قصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية:

---

[1]- سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص ص: 21- 22.

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{الاصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأصول شبه النقدية هي الأصول التي تستطيع المؤسسة من تحويلها إلى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك.

فارتفاع هذه النسبة يعد ذلك مؤشرا ايجابيا عن سيولة المؤسسة وللوضع المالي لها لأنها دليل انخفاض مخزونها السلعي وذلك بسبب ارتفاع الطلب.

ث- نسبة سيولة المخزون السلعي: تدعم إدارة الائتمان في مدى قدرة المخزون السلعي بتوليد النقد بعدما تتم عملية البيع، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة سيولة المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي} \times 360}{\text{كلفة البضاعة المباعة}}$$

ج- نسبة رأس المال العامل: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة رأس المال العامل} = \frac{\text{المتداولةالاصول} - \text{المتداولةالخصوم}}{\text{المبيعاتصافي}}$$

2- مجموعة نسب النشاط.

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الأصول والخصوم وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للشركة، واقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح، أي نسب النشاط تعتبر مؤشرا عما إذا كان الاستثمار في الأصول أكثر أو أقل من اللازم، وهي كالتالي:[1]

[1]- هلا بسام عبد الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص ص: 45- 47.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{اتصافي الايراد}}{\text{لمجموع الاصول}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى استغلال جميع الموجودات بأنواعها في توليد الإيرادات ويمكن القول بأنه إذا كان هذا المعدل مرتفع فذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول.

وإذا كان هذا المعدل منخفض يعتبر دليل على عدم استغلال الأصول، أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{الاصول الثابت}}$$

وتوضح هذه النسبة كمية المبيعات الناتجة عن استخدام الموجودات الثابتة وارتفاع هذه النسبة يعني شدة استغلال الشركة لأصولها الثابتة، وانخفاض المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{لمجموع الاصول المتداولة}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد الإيرادات، وكلما ارتفع هذا المعدل كان ذلك دليلا على الكفاءة.

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على كفاءة إدارة رأس المال العامل والعكس صحيح.

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

وهذا المعدل يشير قدرة الشركة على تحصيل الذمم من حسابات مدينة وأوراق القبض وتحويلها إلى النقدية، إذا كان هذا المعدل مرتفعا فان ذلك يعكس كفاءة جيدة في تحصيل الذمم، أما إذا كان المعدل منخفضا فان ذلك يعني التأخر في تحصيل ديون المؤسسة.

– متوسط فترة التحصيل: تقيس جودة حسابات الذمم عن طريق قياس سرعة التحصيل، فإذا كانت فترة التحصيل قصيرة، فان ذلك يعكس جودة تلك الحسابات ويعني أنه يتم تحصيلها بسرعة، أما إذا كانت فترة التحصيل طويلة يعني أن الشركة تنتظر مدة طويلة لتحصيل ديونها، وقد يعني طول فترة التحصيل أن الشركة تتبع شروطا سهلة في منح الائتمان التجاري لزبائنها.

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{تكلفة البناء}}{\text{رصيد الدائنين}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{المشتريات}}{\text{رصيد الدائنين}}$$

وتقيس مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي تكلفة البناء وشراء المواد الخام وكلما انخفض معدل الدوران الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوط التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة.

3– نسب الملاءة: وتسمي كذلك نسب توزن الهيكل التمويلي ونسب القدرة علي سداد الديون طويلة الأجل،وهي عبارة عن نسب استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول، ويترتب على هذا النوع من التمويل أعباء مالية لابد من أدائها عند أجل استحقاقها قبل دفع أي توزيعات على الملاك، وتساعد هذه النسب البنك من التعرف على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في الأجلين المتوسط والطويل، فهي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الغير في تمويل أصولها مقارنة بالتمويل المقدم من المالكين وتحسب وفق العلاقة التالية:

أ- **نسب المديونية (معدل التمويل بالديون)**: وتحسب وفق العلاقة التالية:[1]

$$\text{نسب المديونية} = \frac{\text{الديون}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

يعتبر هذا المعدل من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في تمويل الموجودات، وهذه النسبة ذات دلالة هامة بالنسبة الإدارة، أن تنخفض إيرادات المؤسسة قبل الضرائب والفوائد بدون أن تتموضع أمام الدائنين وضع مخجل متمثلا في عدم قدرتها على سداد الفوائد.

ب-نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب وفق العلاقة التالية .

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تقيس هذه النسبة إلى أي مدى تستطيع الأموال الخاصة بالمؤسسة أن تعطى ديونها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وبالتالي فهي تعبر عن استقلاليتها المالية، وعادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1و2، وإذا كان كذلك فإن البنك يوافق على ائتمان المؤسسة.

ت-نسبة التمويل الذاتي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة من رأس مالها الخاص.

[1]-بن عياد فريدة، **اعتماد الطرق الإحصائية لتقدير مخاطرة القروض البنكية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية،2013، ص ص:63- 66.

4- نسبة المردودية: المردودية هي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يلقى هذا المؤشر اهتماما متزايدا خاصة من المالكين والمستثمرين الجدد.

أ- نسبة المردودية المالية: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$\textbf{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

تبين مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين على كل دينار مستثمر في رأس المال

ب- نسبة المردودية الاقتصادية: يرتكز حساب هذه النسبة على عاملين هما:

ت- مؤشر الربحية: ويحسب وفق العلاقة التالية.

$$\textbf{مؤشر الربحية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسوم}}$$

ث- معدل دوران عناصر الأصول: ويحسب وفق العلاقة التالية.

$$\textbf{معدل دوران عناصر الأصول} = \frac{\text{رقم الاعمال خارج الرسوم}}{\text{مجموع الاصول}}$$

ويضرب هذين المعدلين نحصل على نسبة المردودية الاقتصادية وفق العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تقيس مدى فعالية المؤسسة على استعمال أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على كفاءة المؤسسة.

ج- نسبة مردودية النشاط: تحسب وفق العلاقة التالية.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{لنتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

تقيس هذه النسبة مردودية نشاط المؤسسة.

ثالثا: حدود استعمال النسب المالية.

تكمن حدود استعمالها في العوامل التي تحد من أهمية هذه النسب والتي نذكرها فيما يلي:[1]

1- قيام كثير من البنوك بإدماج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر بالتالي على مقدرة المحلل الخارجي على الاستخدام الدقيق لأدوات التحليل؛

2- النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل؛

3- النسب المالية هي علاقات كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها؛

4-اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول والاستهلاكات والاحتياطيات الاختيارية؛

5- التضخم وأثره على عدم دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين نتائج فترات متعددة.

---

[1]- انظر:

- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 277.
- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص: 277.

المبحث الثالث: تقدير مخاطر الائتمان وفق الطرق الإحصائية الحديثة.

على الرغم من أن الطرق الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح الائتمان، إلا أن الاعتماد على التحليل المالي لوحده لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد الائتمان غير كاف، مما يجعل التفكير في الطرق الكمية الأخرى المبنية على الإحصاء وبحوث العمليات ضروري لاتخاذ القرار العقلاني فيما يخص منح الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم واستعمالات طريقة التنقيط.

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات طريقة جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي، إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قرار قبول طلب الإقراض أو رفضه.

أولا: تعريف طريقة التنقيط.

1–هي تقنية تعيين وتلخيص مخاطر عدم الملائمة عن طريق التنقيط وذلك من خلال الكشف عن كل مواصفات ومميزات المقترض، فيما يخص قدرته على الدفع بحيث يتم منح نقط ترجيحية لكل صفة من تلك المواصفات وبجمع هذه النقط نحصل على النقطة النهائية لكل ملف من الملفات، بمقارنته مع النقطة الحرجة المحددة سابقا من طرف البنك للحكم على قبول أو رفض الائتمان".[1]

2– كما يعرف على انه طريقة آلية في تنقيط وتصنيف مخاطر الائتمان والتنبؤ باحتمالات الفشل، تعتمد على معالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل عميل حيث

[1]– تقية ولد رامول، **آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2014، ص: 51.

تمثل هذه النقطة درجة الخطر بالنسبة للبنك، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لعملائه قبل منحهم الائتمان أو للتنبؤ المسبق بحالات العجز.[1]

3–كما تعرف على أنها طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمقترضين لمعرفة العاجز من السليم وهذا بفضل مؤشر يسمى score، وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للمقترض.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن طريقة التنقيط هي عبارة عن طريقة آلية لقياس مخاطر التعثر مستعملة في ذلك المعطيات التاريخية وأدوات التحليل الإحصائي والتي تمكن انطلاقا من عينة تمثيلية من بناء نموذج يعطي أحسن تصنيف للمؤسسات، بحيث كل مؤسسة طالبة للائتمان تأخذ نقطة score تعبر عن احتمالية التعثر لديها وعلى أساسها تصنف في إحدى المجموعتين، إما عاجزة أو سليمة.

حيث تسعى طريقة التنقيط إلى الاستجابة لثلاثة أهداف هي:[3]

أ– تخفيض خطر خسارة الائتمان الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للائتمان؛

ب– تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك بما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن؛

ت– التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي الائتمان وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

ثانيا: استعمالات طريقة التنقيط.

جاء التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد لتغطية النقائص التي شابت الطرق الكلاسيكية للتنبؤ بتعثر المؤسسات والذي يعتبر جوهر عملية تسيير مخاطر الائتمان، لذا أصبحت المؤسسات الإقراض تهتم كثيرا

---

[1]– شوقي بورقية، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص:207.

[2]– بن دلالي مرجانه، **التنبؤ بمخاطر القرض باستخدام القرض التنقيطي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص:13.

[3]– جعفري حياة، قاسم مليكة، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015،ص:48.

بطريقة الائتمان التنقيطي التي ترتكز على تقنية التحليل الترميزي الخطي والتي تكون بين المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة، وكان أول من استخدم طريقة التنقيط المؤسسات المانحة لبطاقات الائتمان والبنوك المتخصصة في تقديم الائتمان الاستهلاكية، نظرا للعدد الهائل من المعاملات اليومية التي تقوم بها هذه المؤسسات والتي يتم معالجتها آليا باستعمال أجهزة الكمبيوتر لاقتصاد الوقت والتكاليف.[1]

وقد تطورت طريقة القرض التنقيطي بعد ذلك وشاع استعمالها في مجالات الإقراض التالية:

1- حالة الائتمان الموجهة للأفراد:[2]

يعتمد الائتمان التنقيطي بصفة عامة على التحليل الترميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من السكان أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

أ- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛

ب- استعمال نتائج التحليل على كل طالب ائتمان جديد.

2- حالة الائتمان الموجهة للمنظمات:[3]

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

---

[1]- مخلوفي عبد الرزاق، **تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي في المالية وإدارة الأعمال، جامعة يحي فارس، المدية، 2013، ص:102.

[2]- دخلي حسناء، **طرق تقدير مخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2013، ص ص: 76-77.

[3]- مزياني نور الدين آخرون، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك**، مداخلة مقدمة حول الملتقي الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، بدون سنة النشر، ص:8.

أ- تاريخ تأسيس المنظمة؛**ب**- اقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛**ت**- مردودية المنظمة خلال السنوات المتتالية؛**ث**- رقم أعمالها المحقق؛ **ج**- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛

ح- رأسمالها العامل؛ **خ**- طبيعة نشاطها.

المطلب الثاني: مراحل ومزايا طريقة التنقيط وحدودها.

يمكن إيجاز خطوات ومزايا وحدود طريقة التنقيط فيما يلي:

أولا: خطوات طريقة التنقيط.

إن تحديد النموذج ألتقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم تحديده بإتباع الخطوات الآتية:

1- اختيار العينة:[1]

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات الائتمان للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف طلب الائتمان)، مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

أ- عينة لإعداد النموذج تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط؛

ب- عينة لقياس دقة النموذج تبين مدى صحة هذا النموذج.

2- انتقاءات المتغيرات:[2]

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون محاسبية وفوق محاسبية.

---

[1]- محمد بن بوزيان ويوسف سوار، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، يومي: 16-18 أفريل 2007، ص:5.

[2]- يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص:121.

أ- المتغيرات المحاسبية: هي متغيرات قياسية تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؛

ب- المتغيرات فوق المحاسبية: هي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات الائتمان للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة، يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

3- التحليل الترميزي للعينة:[1]

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج ألتقييمي حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسبة) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال..) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات إقراض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح الائتمان وهذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي والتي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة وترمز لها بالرمز "Z" وتكتب كما يلي:

$$Z=\sum a_i * R_i + \beta.$$

حيث: **i=** مؤشر المتغيرات؛

a_i=المعاملات المرتبطة بالنسب Ri(معاملات التسوية أو الترجيح)؛

Ri= النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر؛

[1]- دخلي حسناء، مرجع سابق، ص:81.

β=ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

4-تعيين نقطة التمييز:[1]

بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات، وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فانه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z= a_1R_1 + a_2R_2 + \ldots\ldots + a_nR_n + b$$

حيث:

Z= النقطة النهائية (score)؛

a_i= معامل الترجيح؛

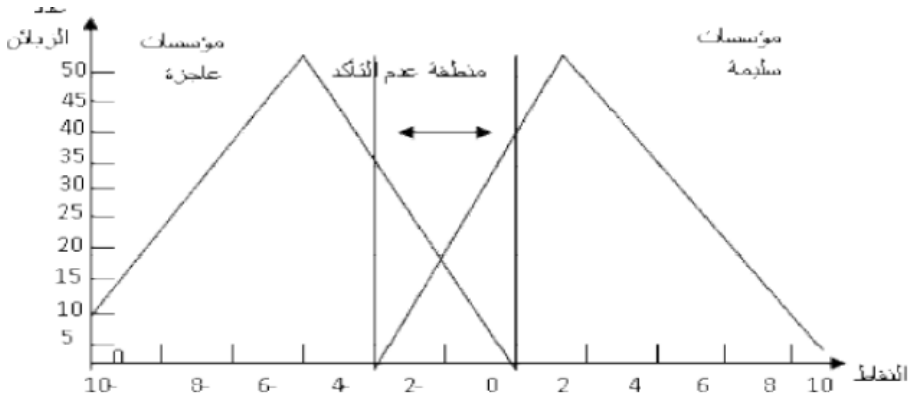
R_i= النسب الداخلية في النموذج؛

B= ثابت.

ثم نقوم بتجميع كل هذه النقاط للحصول على نقطة تمييز كلية للعينة فإذا استعمل التحليل الاستقصائي على أحسن وجه فان عينة المؤسسات الجيدة وعينة المؤسسات غير الجيدة تظهر بوضوح كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]-سمية بن عمر، **إدارة مخاطر القروض باستعمال scoring**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير،تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015،ص16.

الشكل رقم (02-01): منحنى دالة التنقيط.



المصدر: سمية بن عمر، مرجع سابق، ص: 16.

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة، فيما إذا كانت سليمة أو عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

يتضح من خلال هذا الشكل أنه يوجد تداخل بين المنحيين، حيث كلما كان التداخل كبيرا فهذا يعني أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة، ويتم تحديد النقطة Z^* بالصيغة التالية:

$$Z^* = \frac{n1\bar{Z}1+n\bar{Z}2\ 2}{n1+n2}$$

حيث:

$\bar{Z}_1$= متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة؛

$\bar{Z}_2$= متوسط التمييز للمؤسسات السليمة؛

n_1= عدد مؤسسات العاجزةn_2 = عدد المؤسسات السليمة؛

Z^*= النقطة الحرجة.

5- قياس دقة النموذج:[1]

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة عينة قياس دقة النموذج ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02- 01): التصنيف باستعمال نموذج القرض التنقيطي.

	A	B
A	H_1	M_1
B	M_2	H_2

المصدر: صوار يوسف، مرجع سابق، ص: 124.

حيث:

A: المؤسسات السليمة؛

B: المؤسسات العاجزة؛

Hi: تمثل التصنيف الصحيح i =1.2؛

Mi: تمثل الخطأ في التصنيف i =1.2.

دقة النموذج تحدد بنسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{H1\left(\text{A عددملاحظات الصنف}\right)+H2(\text{Bعدد ملاحظات الصنف})}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

[1]- صوار يوسف، مرجع سابق، ص: 124.

كلما كانت G كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب الائتمان ومقارنتها مع نقطة الفصل (Z^*)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدمه.

ثانيا: مزايا طريقة التنقيط.

تتميز الطريقة بجملة من المميزات أهمها:[(1)]

1– تعتبر تدعيما للتحليل بواسطة النسب، لكونها تتميز من خلال المؤشرات بين المؤسسات (حسنة أو سيئة)؛

2– تسمح للبنك بسرعة اتخاذ القرار المناسب؛

3– تسمح بتقييم قرارات المسؤولين حول منح أو عدم منح الائتمان؛

4– تمكن هذه الطريقة من دراسة مجتمع ذا حجم كبير دفعة واحدة؛

5– تسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج؛

6– يتم منخلال طريقة التنقيط اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.

---

[1]– انظر:

– سويدي نعيمة، **أثر إدارة مخاطر الإقراض على أداء البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2015، ص: 52.

– بن عياد فريدة، مرجع سابق،ص: 78.

ثالثا: حدود طريقة التنقيط.

تتمثل عيوب طريقة التنقيط فيما يلي:[1]

1- العيب الرئيسي لهذه الطريقة مرتبط بنسبة التصنيف الصحيح، والتي ليست 100%، وهذا ما يسبب العديد من الأخطاء وبالتالي تكاليف على عاتق البنك؛

2- تتطلب طريقة القرض التنقيطي متابعة دائمة، لتغيير الظروف الخارجية والتي تؤثر على فعاليته وبالتالي يجب مراقبة متواصلة لدقة قياسه ونتائجه، إذن مدة صلاحية النموذج تتوقف عل مدى استقرار أو تغير الظروف الاقتصادية المحيطة؛

3- تهتم طريقة القرض التنقيطي أكثر بما في المؤسسة على حساب الوضعية الحالية أو المستقبلية (اعتمادها على التحليل المالي) لهذا يجب أن تدعم بطرق أخرى مدعمة لبلوغ هدفها والمتمثل في التقليص من خطر منح الائتمان.

وطريقة القرض التنقيطي في الحقيقة ليست إلا أداة واحدة (وسيلة) مساعدة في اتخاذ القرار من عدة وسائل.

المطلب الثالث: طريقة رجال القرض وطريقة الترميز الائتماني.

يمكن اعطاء كل من طريقة رجال القرض وطريقة الترميز كمايلي:

أولا: مفهوم طريقة رجال القرض:

يمكن تلخيص طريقة رجال القرض كما يلي:

[1]- صوار يوسف، مرجع سابق، ص: 132.

1- تعريف طريقة رجال القرض:

تعرف طريقة رجال القرض بأنها التقنية التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة.[1]

2- معايير طريقة رجال القرض:

تحدد قيمة المؤسسة حسب المعايير التالية:[2]

أ- العامل الشخصي: الذي يرتبط بكفاءة المسيرين، قدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف فئات المستخدمين، ومعامل ترجيحه هو 40%؛

ب-العامل الاقتصادي: الذي يبين الحالة العامة للمؤسسة في الوضع الاقتصادي الوطني، القطاع الذي تنتمي إليه، الوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، ومعامل ترجحه هو 20%؛

ت- العامل المالي: الذي يوضح الحالة المالية للمؤسسة، وذلك استنادا إلى ميزانيتها لتحليل بعض عناصرها، ومعامل ترجيحه هو 40%؛

3- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة:

يتم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة المدروسة، بالاعتماد على المعدل المرجح والذي يحسب بواسطة خمس نسب نلخصها في الجدول الأتي: [3]

[1]- بن عياد فريدة، مرجع سابق، ص:79.
[2]- المرجع نفسه، ص ص:79- 80.
[3]- المرجع نفسه، ص ص:80- 81.

جدول رقم(02– 02): النسب المرجعية لطريقة رجال القرض.

النسبة	البيان	الصيغة الرياضية للنسبة	الترجيح
1	نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحقق+قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	%25
2	نسبة الاستقلالية المالية	أموال الخاصة / مجموع الديون	%25
3	نسبة تمويل القيم الثابتة	أموال خاصة/ قيم ثابتة صافية	%10
4	المخزون دوران نسبة	المخزونات / رقم الاعمال	%20
5	العملاء دوران نسبة	مجموع حقوق الزبائن / رقم الاعمال	%20

المصدر: بن عياد فريدة مرجع سابق ص: 80.

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس مع نسبة أمثل استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\mathbf{Ri} = \frac{\text{النسبة } \boldsymbol{i} \text{ للمؤسسة}}{\text{النسبة } \boldsymbol{i} \text{ المثلى}}$$

وبالتالي يمكننا حساب المعدل المرجح وفق العلاقة التالية:

$$\overline{\boldsymbol{R}} = \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{5}} \boldsymbol{ai\ Ri} = \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{5}} \boldsymbol{ai}\ \frac{\boldsymbol{Rij}}{\boldsymbol{Ri}}$$

حيث:

Rij= النسبة i للمؤسسة المدروسة j؛

Ri= النسبة i المقارنة للمثلى؛

ai= معامل الترجيح المرتبط بالنسبة i؛

i= يرمز إلى النسب المرجعية وعددها (m=5)؛

j= يرمز إلى عدد المؤسسات المدروسة وعددهاn.

ويمكن إيجاد حالتين ممكنتين للمؤسسات المدروسة بالاعتماد على الصيغة السابقة كما يلي:

الحالة الأولى: إذا كان$\overline{R}$ أكبر أو يساوي 100، فإن الوضعية المالية للمؤسسة حسنة ولها إمكانية الحصول على ائتمان؛

الحالة الثانية: إذا كان $\overline{R}$ أصغر أو يساوي 100، فإن الوضعية المالية للمؤسسة سيئة وتحتاج دراسة أكثر عمقا.

وعلى الرغم من أن للعامل المالي أهمية كبيرة في النتيجة النهائية إلا أنه يتوجب تطبيق الطريقة على عدة سنوات تسمح بتتبع الحالة الفعلية للمؤسسة.

4- مزايا وعيوب طريقة رجال القرض:

لهذه الطريقة مزايا وعيوب يمكن إيضاحها كالتالي:[1]

أ- مزايا طريقة رجال القرض:

مايميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للائتمان حيث أنها لم تقتص ر على العامل المالي فقط بل تعددت إلى عاملين آخرين، فالعامل الاقتصادي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنها التحكم فيها، أما العامل الشخصي فانه يعكس أداء المسيرين ومهارتهم، وبالتالي بإمكانها أن تزيد في درجات ثقة النتائج المتحصل عليها.

كما أن هذه الطريقة لا تفصل في نتائج المتغيرات المستعملة وتأخذها جملة واحدة بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تقدم نموذجا جاهزا للاستعمال مباشرة، فهي توفر للبنك جهد البحث عن نموذج مثلما يتم في طرق أخرى.

---

[1]- سليم بن يوسف، **أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية**، الملتقى الوطني السادس حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، سكيكدة، يومي 23- 24 نوفمبر 2008، ص ص: 11- 12.

ب– عيوب طريقة رجال القرض:

تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في كيفية التطبيق خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية، ويمكننا حصر هذه العيوب في النقاط التالية:

- عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي والاقتصادي والتي يمكن إيجادها في ملفات طلب الائتمان.
- صعوبة إيجاد نسب حقيقية والتي يمكن على أساسها استخراج النسب المثالية، لذلك فقد قام البنك المركزي بتحديد نسب نموذجية تعتمد عليها المؤسسات لتقييم وضعيتها.
- تحليل جميع المعلومات على أساس نموذج واحد على الرغم من اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات.

ثانيا– طريقة الترميز الائتماني:

يعتبر الترميز من الطرق الحديثة التي تسعي البنوك لتطبيقها في أعمالها لتحليل الائتماني، ويمكن إعطاء لمحة عن الترميز كمايلي:

1– تعريف طريقة الترميز الائتماني:

يعتبر الترميز آلية تعمل على تجميع المعلومات من الدائنين والمصادر العامة المتاحة والتاريخ الائتماني للمقترضين، عن الأفراد والشركات، الخاصة المتعلقة بتسجيلات دفعات الائتمان/ التمويل، قراراتا لمحاكم، الإفلاس ومعالجتها الكترونيا وحفظها للاستفادة منها عند الحاجة.[1]

والرمز الائتماني هو رمز الكتروني لكل عميل يمتاز بأنه لا يتكرر يساعد على التمييز بين العميل والأخر في حالة تشابه الأسماء.

[1]– الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى محمدين، **الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، السودان، 2013، ص: 59.

2- مراحل الترميز الائتماني:

تتمثل فيما يلي:[1]

أ- المرحلة الأولى: مرحلة تجميع البيانات العملاء.

يتم فيها تنظيم العمليات المتعلقة ببيانات العملاء ومنح الرمز، وتتميز هذه المرحلة باستمراريتها تبعا لطبيعة عملاء الجهاز الائتماني المتجدد؛

ب- المرحلة الثانية: مرحلة تجميع بيانات ارتباطات العملاء.

تتعلق بربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المرتبطة) وكسابقتها تتميز المرحلة بالاستمرارية تبعا لطبيعة العملاء المتجددة.

ت- المرحلة الثالثة: مرحلة تجميع البيانات المالية.

تهتم بتجميع البيانات المالية الحالية والتاريخية عن عملاء الجهاز الائتماني.

ج- المرحلة الرابعة: مرحلة تجميع بيانات العملاء.

يتم فيها اختيار النظام التقني الخاص بإدارة العملاء الديمغرافية والمالية والتأكد من فعالية التقارير الائتمانية والرقابية الإحصائية وذلك توطئة للبدء بالعمل بالنظام الجديد بصورة رسمية.

3- متطلبات الترميز الائتماني:

يمكن تلخيص متطلبات الترميز الائتماني في النقاط الآتية :[2]

[1]- الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى محمدين، مرجع سابق، ص : 60.

[2]- المرجع نفسه، ص: 61.

أ– و ضع إطار قانوني و تنظيمي مناسب؛

ب– تحديد تكنولوجيا مناسبة؛

ت– ضمان توافر البيانات الكافية؛

ث– ضمان الجدوى التجارية؛

ج– مصادر المعلومات.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل التحليل الائتماني الذي يعتبر فعالية بنكية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب الائتمان والتسهيلات المتعثرة.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ أن التحليل المالي يوفر معلومات تفيد في التنبؤ بمقدرة المقترض على سداد مبلغ التمويل وما يترتب عليه من التزامات، وكذلك الكشف المبكر لمخاطر العسر المالي للمقترضين لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ويبرز دور التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية، من خلال توضيح نقاط القوة والضعف عند طالب الائتمان وبيان مجموعة من المؤشرات المالية المناسبة والتي يسهل إتباعها لتقويم مقدرة المقترضين على السداد في تاريخ الاستحقاق و كذلك التعرف على أدوات التحليل المالي.
- ✓ تسعى البنوك جاهدة لمواكبة التطورات الحاصلة بإتباع طرق إحصائية جديدة وذلك للتنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها من خلال تقديرها وتقييمها بطرق مختلفة كطريقة التنقيط وطريقة رجال القرض بالإضافة إلى طريقة الترميزي الائتماني.

الفصل الثالث:

دراسة حالة ملف طلب ائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مقدمة الفصل الثالث:

التحليل الائتماني يمر بمرحلتين مرحلة الكلاسيكية تقوم على أساس التحليل المالي الذي يعتمد على النسب المالية وذلك بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على قدرتها على تسديد ديونها واتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

أما التحليل الحديث يتجسد في مجموعة من طرق الإحصائية، وقد ظهر نتيجة لتزايد حجم الأخطار التي تتعرض لها البنوك خاصة مع التطور السريع للحياة الاقتصادية وزيادة الطلب على الائتمان، لذا أصبح لازما على البنوك أن تجد الحل من خلال البحث عن الطرق الأنسب لتقدير مخاطر الائتمان متمثلة في التنقيط وطريقة رجال القرض بالإضافة إلى الترميز الائتماني التي أدرجت متغيرات كيفية إلى جانب المتغيرات الكمية المنتهجة في المنهج الكلاسيكي، والتي من شأنها أن تقلص من الخطر إلى أدنى حد ممكن.

لكن من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها تبين لنا بنك الفلاحة يستعمل التحليل الكلاسيكي في تحليل الائتمان الذي يقوم بتقديمها، لذا ارتأينا تخصيص هذا الفصل لدراسة طريقة تحليل ائتمان استثماري تم تقسيمه إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: دراسة ملف طلب ائتمان.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لم يبق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنأى عن الحركية التي يشهدها القطاع الائتماني المحلي والعالمي، حيث بذل جهودا معتبرة لتحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط الائتماني من خلال سعيه إلى تقوية مركزه عبر الانتشار الجغرافي المميز في كامل التراب الوطني وكذا توسيع وتنويع منتجاته ومجالات تدخله.

وفي إطار ترقية أنشطة البنك للحصول على أكبر حصة في السوق الائتمانية، تم وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة التغيرات المحتملة التي يفرضها المحيط الائتماني، وهذا استجابة لمتطلبات الاقتصاد وتلبية لحاجيات وتطلعات العملاء، وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم البنك لإظهار إمكانياته ومؤهلاته في التكيف مع مختلف المتغيرات.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين، كان البنك الوطني الجزائري BNA المسؤول الأوحد عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع، أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة، مما أدى إلى ضرورة إنشاء بنك متخصص تناط إليه هذه المهمة.

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982[1]، تحت مسمى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'Agricultureet du Développement Rural)، بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع الائتماني وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي الفلاحي، الري، الصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي.

[1]-المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة لاسيما ما يتعلق برفع الإنتاج الفلاحي (كما وكيفا).

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988م إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية عام 2000م إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33.000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أنه بعد صدور قانون النقد والقرض10/90 بتاريخ 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كغيره من البنوك، يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية. ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 290 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 عامل[1]، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق الائتمانية الجزائرية.

ثانيا: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم محطات تطوره.

1- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يمكن تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أنه بنك تجاري يمكنه التعامل مع جميع أنواع المتعاملين في جميع القطاعات الاقتصادية، كما أنه يمثل بنك تنمية باعتباره يقوم بمنح الائتمان سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل.[2]

[1]-http://www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr_historique, consulté le 03/04/2018.

[2]- بن عياد فريدة، مرجع سابق، ص: 96.

2- محطات تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

كغيره من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا، نتيجة الإصلاحات التي خضع لها القطاع البنكي في الجزائر بصفة عامة، ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المراحل الأساسية التالية[1]:

أ- مرحلة 1982م- 1990م: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و140 وكالة متنازل عنها من قبل البنك الوطني الجزائري. وخلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق الائتمانية والعمل على ترقية القطاع الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل أحد القطاعات الحيوية العامة.

ب- مرحلة 1991م-1999م: بمقتضى قانون النقد والقرض10/90 الذي ألغى التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه الشريك صاحب الامتياز في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني، فقد شهدت هذه المرحلة أتمتة وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك. للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة المحطات التالية:

- **عام 1991م:** تم الانخراط في نظام سويفت SWIFT* لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛

[1] - http://www.badr-bank.dz/2009/،مرجع سابق.

*نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام 1973 ومقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف ...الخ.

- **عام 1992م:** تم وضع نظام المعلومات SYBU** الذي مكن من المعالجة الآلية للعمليات البنكية من خلال مختلف البرامج المكونة له والتي شملت معالجة وتسيير العملاء وحساباتهم، الائتمان، الودائع وكذا إدخال النظام المحاسبي القطاعي للبنوك على مستوى كل الوكالات؛
- **عام 1993م:** الانتهاء من إدخال تقنية الإعلام الآلي في كل العمليات البنكية على مستوى كل وكالات البنك؛
- **عام 1994م:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛
- **عام 1996م:** إدخال نظام المعالجة عن بعد وفي وقت حقيقي للعمليات البنكية من خلال ما يسمى بـ Télétraitement؛
- **عام 1998م:** بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك La Carte Inter Bancaire(CIB).

ت– مرحلة 2000م–2004م: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الائتمانية، حيث رفع إلى حد كبير حجم الائتمان لفائدة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في جميع الميادين، وفي نفس الوقت، طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين، وفي هذا الإطار، قام البنك بإدخال ما اصطلح عليه بمفهوم البنك الجالس أو الخدمة المشخصة للعميل، كما شهد عام 2004م تطوير البنك لبرنامج معلوماتي SYRAT يقوم بعملية التحصيل الإلكتروني للشيكات مابين كل الوكالات البنكية التابعة له، حيث تم

**(Système bancaire universel)وهو برنامج معلوماتي خاص بتسيير الأعمال البنكية مكون من عدة برامج يعمل على معالجة مختلف العمليات البنكية وحفظ البيانات.

تقليص مدة تحصيل الشيك من واحد وعشرين يوما في العملية الكلاسيكية إلى يومين بعد أن تم إدخال هذا النظام، وكان هذا بمثابة السبق في منظومتنا البنكية.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا 292 وكالة، 39 مديرية جهوية ويشغل ما يقارب 7000 عامل، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا البنك في قاموس مجلة البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمرتبة 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف[1].

ث– مرحلة 2005م–2007م: تميزت هذه المرحلة بتراجع كبير عن السياسة التوسعية المنتهجة في المرحلة السابقة نتيجة للأخطاء التنفيذية الجسيمة لهذه السياسة والتي نتج عنها حجم هائل من الائتمان المتعثرة والمركزة بيد عدد قليل من العملاء (مشكلة شركة Tonic، مؤسسة CCB، مؤسسة NOVO GRAIN)، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز المركز المالي للبنك، مما ألزم السلطة القائمة على رأسه بتبني سياسة تعتمد أساسا على تحصيل الائتمان من أجل إعادة التوازن للبنك. وبمقتضى هذه السياسة، قلص البنك من حجم تعاملاته وتخصص في مجال تمويل القطاع الفلاحي في المناطق التي تتواجد بها منافسة واعتمد على سياسة التمويل الشامل في المناطق التي يتواجد بها البنك بمفرده. غير أن هذه السياسة المنتهجة والتي أتت أكلها من حيث تحقيقها للأهداف الآنية المسطرة، أثرت سلبا على نتائج ومردودية البنك بسبب رحيل عدد هائل من زبائنه القدامى إلى البنوك الأخرى مما استدعى مراجعة سياسته من قبل إدارته العليا.

أما فيما يخص جانب التكنولوجيا المستعملة، ففي شهر ماي من عام 2006م وبأمر من السلطات النقدية، تم الشروع في عمليةالمقاصة الإلكترونية بين البنوك، ونظرا للخبرة التي كان بنك البدر قد اكتسبها من خلال تشغيله واستغلاله لنظام SYRAT، تم تطوير هذا الأخير إلى برنامج أخر هو Télécompensation من أجل القيام بعملية تحصيل الشيكات بين وكالات البنك ووكالات البنوك الأخرى عن طريق التحصيل الإلكتروني.

ج–مرحلة 2008م–2012م: إن أزمة الغذاء التي ألقت بضلالها على العالم في السنوات الأخيرة لم تكن الجزائر بمنأى عنها، وما مؤشرات الخطر التي حملتها قيمة الفاتورة الغذائية المرتفعة ومستوى الإنتاج الفلاحي

[1]– BADR infos, N° 2, Alger, Mars 2002, P: 1.

المحلي الضعيف إلا دليل على ذلك. إن هذه الوضعية استدعت من الجزائر زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتبني سياسة تنموية في هذا المجال من أجل النهوض بهذا القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي. هذا الاهتمام كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرآة العاكسة له والأداة التي استعملتها الدولة من أجل تجسيد سياستها على أرض الواقع، فبداية من عام 2008م وبعد الاتفاقية التي تمت بين BADR MADR - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي قضت بتوسيع البنك لعملياته التمويلية للنشاطات الإنتاجية الفلاحية والتي كللت بإصدار منتوج ائتماني جديد "الرفيق RFIG" والذي يتم بموجبه تدعيم الفوائد على ائتمان الاستغلال الموجهة للقطاع الفلاحي من قبل الوزارة بنسبة مائة بالمائة، كما تم استنساخ نفس المنتج عام 2011م بالنسبة لائتمان الاستثمار تحت مسمى ائتمان التحدي "ETTAHADI "، بفوائد مدعمة من قبل الدولة من الخمسين إلى مائة بالمائة ولمدة تصل إلى 15 سنة، والذي يهدف إلى إعادة تأهيل الأراضي الفلاحية، إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتدعيم الموجودة[1]، إلى جانب هذا، قام البنك بإعادة تفعيل منتوج ائتمان البناء الريفي وهذا من خلال الاتفاقية المبرمة مع الصندوق الوطني للسكن من أجل المساعدة على التنمية الريفية وتثبيت الفلاحين في مناطقهم، أضف إلى هذا كله، قيام البنك خلال تلك المرحلة بتقديم خدمة الائتمان الإيجاري من أجل إعطاء ديناميكية ونفس جديد لعملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الفلاحية.

كذلك شهد عام 2008م ميلاد ما يسمى بنك التأمين في الجزائر والذي كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية السباق إليه من خلال الاتفاقية المبرمة مع الشركة الجزائرية للتأمين SAA والتي بموجبها أصبح البنك يباشر من خلال شبكته الواسعة كل عمليات التأمين التي تقوم بها هذه الشركة.

أما ما ميز هذه المرحلة في الجانب التكنولوجي، هو توجه البنك نحو اقتناء برنامج معلوماتي جد متطور بمواصفات عالمية يسمى FLEXCUBE ليكون بديلا للنظام SYBU بعد أن استنفذ هذا الأخير كل نقاط قوته وأصبح غير قادر على مسايرة التطور التكنولوجي السريع في التقنيات والتجهيزات، وهذا ما فرض قيودا وشكل عائقا في مجال تطوير الخدمات على مستوى هذا البنك. إن عملية الإعداد للتحول نحو استعمال هذا النظام المعلوماتي الجديد ما تزال متواصلة نظرا للتكنولوجيا المتطورة المستعملة فيه وكذا المجالات

[1]- BADR, Financement de la mise en valeur des terres et création de nouvelles exploitations, Décision réglementaire N° 14/2011, Alger, P :1.

الائتمانية الجديدة التي يكفل تغطيتها هذا النظام كتسيير وإدارة الائتمان، تسيير المخاطر وفق متطلبات بازل 2، العمليات الائتمانية الإلكترونية E-banking ...الخ.[1]

المطلب الثاني: مهام وأهداف وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة الائتمانية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك صار لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الائتمانية وإعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته الائتمانية من أجل إرضاء العملاء والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة تضمن له أن يكون مؤسسة بنكية رائدة وشاملة تحظى بثقة العملاء والمتعاملين الاقتصاديين.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستجابة للحاجيات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل اللازم لتنمية مجموع قطاعات الأعمال، وتتمثل أهم مهامه في:[2]

1- تنفيذ جميع العمليات الائتمانية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛

2- فتح الحسابات لكل الأفراد الراغبين في ذلك بما يتوافق والقوانين المعمول بها؛

3- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛

4- المساهمة في نشر وترقية الوعي الادخاري؛

[1] -وثائق البنك.
[2] - مقابلة شخصية 2018/4/18

5– المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي؛

6– ضمان ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية، الفلاحة الغذائية، الصناعة الغذائية والحرف؛

7– إنتاج خدمات بنكية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة؛

8– الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل الائتماني؛

9– تطوير قدرات تحليل المخاطر.

ثانياً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي[1]:

1– الرفع من حجم الموارد والحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في مجالات الائتمان المتنوعة والمربحة في إطار القوانين المعمول بها؛

2– التسيير الصارم لسيولة البنك بالعملة الوطنية والأجنبية؛

3– ضمان التطور المتجانس للبنك في مختلف مجالات النشاط التي تهمه؛

4– توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛

5– التوسيع من شبكة البنك وتطوير معاملاته النقدية؛

6– تحسين نوعية وجودة الخدمات وكذا العلاقات مع العملاء؛

7– الحصول على أكبر حصة من السوق؛

8– تبني نمط تسيير ديناميكي في مجال تحصيل الائتمان؛

9– تطوير العمل الائتماني قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، قام البنك بتهيئة الشروط حيث عمد إلى توفير وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع

[1]-BADR-Infos, N° 28, Alger, 1999, PP : (32-33).

إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط الائتماني الوطني واحتياجات السوق، كما سعى إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بهم وباحتياجاتهم.

ثالثا: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني.

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كباقي البنوك الجزائرية العمومية الأخرى في رأس ماله المحدد في قانونه الأساسي والذي تعود ملكيته كلية للدولة بالإضافة إلى الموارد الأخرى الموجودة بحوزته والتي تتشكل من:[1]

1- ودائع العملاء بمختلف أنواعها والتي تمثل المصدر الرئيسي للموارد؛

2- الأموال المتوفرة التي تأتمنه عليها الهيآت والمؤسسات العمومية الاقتصادية؛

3- الأرباح التي يحققها البنك من خلال عمليات الائتمان، التوظيف والخدمات البنكية المقدمة؛

4- السلف الاستثنائية التي يتحصل عليها في حالة الضرورة الملحة من قبل البنك المركزي؛

5- الائتمان الخارجية التي يتحصل عليها البنك في إطار اتفاقيات التعاون بين الجزائر وبعض الهيئات الدولية الخارجية.

ويلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بمساهمته في تمويل المخططات الوطنية المتعددة، كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي دخل حيز التنفيذ في جويلية 2000م، أومن خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية، وبرامج الدولة الرامية لتطوير المؤسسات المصغرة والحرفية والقضاء على البطالة من خلال الأجهزة المتخصصة ANSEJ, CNAC & ANGEM.

[1] -وثائق البنك.

المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي مؤسسة، ولهذا ارتأينا البحث في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن ثم النظر في موقع وظيفة دراسة ومتابعة المخاطر لهذا البنك ضمن هيكله التنظيمي.

أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة في الشكل التالي[1]

[1] http://www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr_organigramme, consulté le 03/04/2018

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.



المصدر: وثائق البنك.

يظهر على رأس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلس إدارة يشرف على السير الحسن للبنك من خلال القرارات واللوائح والتوصيات التي يتخذها. يتكون هذا المجلس من رئيس مدير عام تعينه وزارة المالية وأعضاء من داخل البنك وعضوين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كلية من قبل الدولة، كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على ست مديريات فرعية هي:[1]

1- نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل: تهتم بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة وتشرف على أربع مديريات مركزية هي:

أ- مديرية الموارد البشرية: تهتم بكل الجوانب الإدارية المتعلقة بعاملي البنك وكذا متابعة مساراتهم المهنية؛

ب- مديرية إعادة تقييم الموارد البشرية: تتكفل بتنظيم دورات تكوينية لعمال البنك للرفع من مستوى أدائهم المهني؛

ت- مديرية الوسائل العامة: تتكفل بالشؤون العامة للبنك مثل وسائل العمل وتنظيم العلاقة بين الإدارة والبنك؛

ث- مديرية التنظيم والدراسات القانونية والمنازعات: تختص بإدارة وتنظيم جميع المسائل القانونية التي يكون البنك طرفا فيها مع عملائه.

2- نيابة المديرية العامة للإعلام، المحاسبة والخزينة: تشرف هذه المديرية على سبع مديريات مركزية هي:

أ- مديرية الاستغلال وتطوير الإعلام الآلي؛

ب- مديرية الصيانة (لأجهزة الإعلام الآلي)؛

ت- مديرية تنظيم الطرائق ونظم المعلومات؛

ث- مديرية النقدية وشبكة الاتصال؛

ج- مديرية المقاصة الإلكترونية ووسائل الدفع؛

ح- مديرية المحاسبة العامة؛

[1]- وثائق البنك.

خ– مديرية الخزينة.

المديريات الخمس الأولى لها توجه تقني بحت، فهي تهتم بتطوير وصيانة البرمجيات لمعالجة مختلف العمليات البنكية بطريقة آلية وتدريب عمال البنك عليها وكذا متابعة نظام معلومات البنك وتطويره ومتابعة كل العمليات البنكية الإلكترونية، في حين تتولى مديرية المحاسبة إعداد القوائم المالية الدورية للبنك والسهر على تطبيق النظام المحاسبي داخل البنك، أما مديرية الخزينة فهي تعنى بكل ما له علاقة بتسيير سيولة البنك.

3– نيابة المديرية العامة للائتمان: تتعامل مع وكالات البنك ومجمعات الاستغلال، وينحصر دورها في ست مديريات مركزية هي:

أ– مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة؛

ب– مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ت– مديرية تمويل القطاع الفلاحي والصيد والتربية المائية؛

ث– مديرية التمويل الخاص؛

ج– مديرية المتابعة وتسيير الائتمان؛

ح– مديرية الدراسات العامة.

حيث تقوم مديريات التمويل بتلقي ملفات الائتمان، التي تقع في مجال تخصصها وسلطتها، بعد أن يتم دراستها أوليا على مستوى الوكالات والمجمعات الجهوية، ثم يتم إعادة النظر وتعميق الدراسة فيها، كما تقوم لجنة الائتمان على مستوى هذه المديريات بالبت وإعطاء القرار النهائي فيما يخص قبولها أو رفضها.

أما مديرية الدراسات العامة فتتكفل بدراسة ملفات المشاريع والدراسات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الأخرى التي لا تقع في مجال تخصص المديريات السابقة، في حين تقوم مديرية المتابعة وتسيير الائتمان بإعداد دراسات إحصائية حول الائتمان الممنوحة من طرف البنك ومراقبة وكالات البنك في السهر على متابعة تنفيذ الائتمان الممنوحة للعملاء.

4– نيابة المديرية العامة للتحصيل: تسهر هذه المديرية على متابعة إجراءات تحصيل الائتمان الممنوحة وتوجيه المجمعات الجهوية والوكالات في هذا المجال، وهذا من خلال أربع مديريات مركزية هي:

أ– مديرية التحصيل على قطاع الفلاحة والصيد والتربية المائية؛

ب– مديرية التحصيل على القطاع الصناعي والتجاري؛

ت– مديرية التحصيل القضائي؛

د– دائرة الإدارة والتقرير.

5– نيابة المديرية العامة للعمليات الخارجية: تقوم بمعالجة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية كالاستيراد والتصدير ومتابعة حركة الأموال وتشرف على خمس مديريات مركزية هي:

أ– مديرية العلاقات الدولية،

ب– مديرية التجارة الخارجية؛

ت– مديرية العمليات المالية،

ث– مديرية السويفت والإعلام الآلي؛

ج– مديرية الدراسات والمتابعة.

تتكفل مديرية عمليات التجارة الخارجية بمنح الائتمان القصيرة الأجل ومتابعتها، أما مديرية العلاقات الدولية فتقوم بمنح ومتابعة الائتمان المتوسطة الأجل مثل ائتمان المشتري، في حين تقوم مديرية العمليات المالية ومديرية السويفت والإعلام الآلي بعمليات تحويل الأموال من وإلى الخارج.

6– نيابة المديرية العامة للاستغلال: تعمل هذه المديرية على تطوير شبكة البنك وتقريبه من عملائه وهذا من خلال الانتشار الجغرافي وتقديم الخدمات التي تستجيب لمتطلبات العملاء واحتياجاتهم، وتباشر وظائفها من خلال ثلاث مديريات مركزية هي:

أ– مديرية شبكة الاستغلال؛

ب– مديرية التسويق والاتصال؛

ت– مديرية التنبؤ ومراقبة التسيير.

بحيث أوكلت لمديرية شبكة الاستغلال المهام التالية:

- تحقيق الأهداف العامة للبنك بخصوص توسيع انتشاره الجغرافي؛
- إيصال تعليمات المديرية العامة إلى مختلف وكالات البنك؛

- متابعة وتنشيط جمع الموارد؛
- التنسيق بين مختلف مديريات البنك ووكالاته؛
- تطوير العمل الائتماني على مستوى البنك.

كما أوكلت لمديرية التسويق والاتصال المهام التالية:

- دراسة السوق من حيث تحليل العملاء والمنافسين؛
- القيام ببحوث التسويق ووضع نظام للمعلومات التسويقية؛
- العمل على تطوير المنتجات والخدمات الائتمانية؛
- إعداد الحملات الترويجية للتعريف بمنتجات وخدمات البنك؛
- تصميم وإعداد الإستراتيجية التسويقية للبنك؛
- الإشراف على إصدار وتوزيع نشرية البنك (أخبار بدر)؛
- إنجاز الدراسات، التقارير والبحوث الموجهة للاستعمال على مستوى البنك؛
- متابعة الابتكارات التكنولوجية ومحاولة توظيفها لصالح البنك.

أما مديرية التنبؤ ومراقبة التسيير فهي تتكفل بتحديد أهداف البنك ووضع الخطط العملية والبرامج لتحقيق هذه الأهداف، كما أنها تعنى بمهمة المتابعة اليومية لنشاط هياكل البنك عن طريق إعداد الإحصائيات وجمع المعلومات الضرورية للتنبؤ بكل الاختلالات التي يمكن أن تحدث ووضع الإجراءات التصحيحية اللازمة لتعديل الانحرافات، كما أنها تسهر على وضع ضوابط التسيير للمحافظة على التوازن المالي وعلى مردودية النشاط البنكي.

7-المفتشية العامة: هي هيئة رقابية تقوم بالمهام التالية :

أ- متابعة ومراقبة جميع الوكالات ومجمعات الاستغلال التابعة للبنك بهدف حماية سلامة العمليات والممتلكات والأشخاص؛

ب– مراقبة مدى احترام تطبيق القوانين، الضوابط الداخلية، الأنظمة وكذا أخلاقيات المهنة؛

ت– تأمين حماية نشر المعلومة الصحيحة وجعلها في متناول الجميع؛

ث– مراقبة مدى احترام الأهداف والقوانين المحددة من طرف المديرية العامة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال G.R.E.

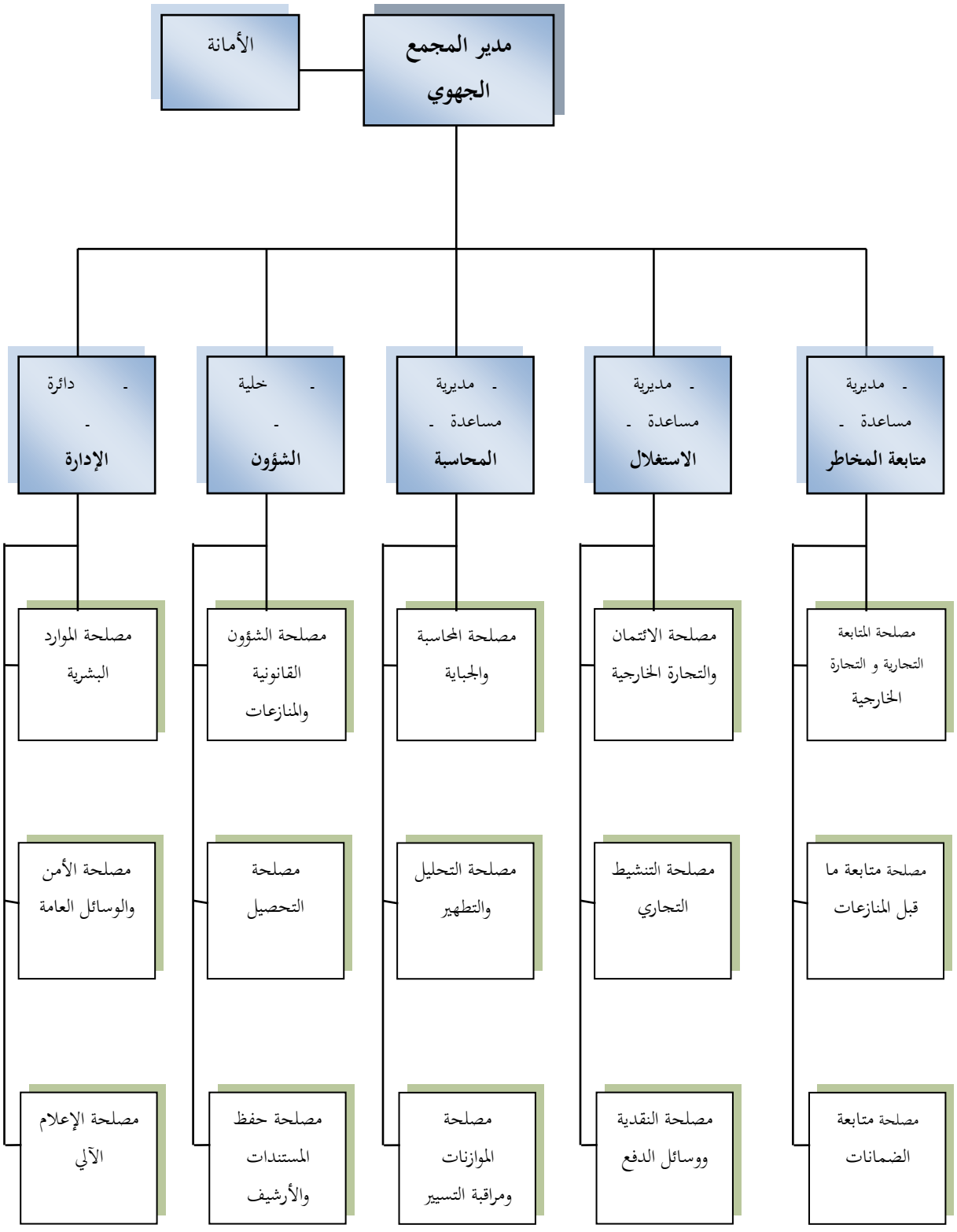
يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 39 مجمعا جهويا موزعا على مختلف ولايات الوطن، حيث يعتبر كل مجمع جهوي بمثابة مديرية تمثيلية جهوية للمديرية العامة، يقوم بإدارة مجموعة من وكالات الاستغلال المرتبطة به والتي تقع في مجال تخصصه الإداري، وظيفته تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة، ومتابعة هذه الوكالات، يترأسه مدير، يقوم بإعطاء التوجيهات للدائرة والخلية ومختلف المديريات المساعدة الموجودة تحت إمرته ومسؤوليته كما هو موضح في الشكل الموالي.[1]

وبهذا يكون البنك قد انتهج سياسة اللامركزية في تسييره، حيث أعطى للمجمعات الجهوية صلاحيات واسعة في مجال منح الائتمان، إلا في بعض الحالات وضمن حدود معينة، أين يتم اتخاذ القرار فيها على مستوى المديريات المركزية.

إن التنظيم اللامركزي المذكور آنفا، ليس بمفهومه الواسع الرامي إلى الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات والتسيير المفرد، وإنما هي استقلالية تنفيذية بحيث أن هذه المجمعات تراقب وتتابع باستمرار أداء مهمة الوكالة التابعة لها، كما تراقب تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والخطط المسطرة من طرف المديرية العامة.

[1]– BADR, Missions et attributions des structures organiques et fonctionnelles du Groupe Régional d'Exploitation (GRE), Décision réglementaire n° 44/2009, Alger, 2009, P: 2.

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق البنك

وتماشيا مع موضوعنا نقتصر على تعريف المديرية المساعدة للاستغلال والمديرية المساعدة لمتابعة المخاطر لعلاقتهما بوظيفة الإقراض.

1- مديرية مساعدة للاستغلال: لا تتعامل مباشرة مع العملاء وإنما تتعامل مع الوكالات المرتبطة بالمجمع، ودورها يتمثل في تلقي ملفات الائتمان المسلمة من طرف الوكالة والنظر في صحتها من حيث النقص في الوثائق والتوافق مع الشروط المحددة، كما تقوم بمراجعة رأي الوكالة من ناحية القبول أو الرفض، وإذا كان القرار المتخذ غير مبرر ومؤسس، فإنها تقوم بطلب تفسيرات عن ذلك، وتباشر هذه المديرية المساعدة عملها من خلال ثلاث مصالح هي:

أ- مصلحة الائتمان والتجارة الخارجية: تختص بإعادة دراسة وتقييم ملفات الائتمان التي تردها من الوكالات والتي تكون في حدود سلطة منح الائتمان للمجمع الجهوي، أما ملفات الائتمان التي تكون مبالغها تفوق حدود سلطة المجمع الجهوي فتقوم بإكمال دراستها وتقييمها وإرسالها لمديريات التمويل المركزية وهذا حسب اختصاصاتها، كما تقوم كذلك بمتابعة ومراقبة عمليات منح الائتمان التي قامت بها الوكالات ضمن سلطاتها، أيضا تقوم هذه المصلحة بتقديم الملفات المدروسة للجنة الائتمان التي تبت في قرار منح الائتمان.

ب- مصلحة التنشيط التجاري: تقوم هذه المصلحة بتجميع ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بمصلحة الائتمان كما تقوم برسم أهداف الوكالات وخطط العمل لتحقيقها ومتابعة إنجازها.

ت- مصلحة النقدية ووسائل الدفع: تهتم هذه المصلحة بتزويد زبائن الوكالات بمختلف بطاقات الدفع والسحب وكذا ترقية مختلف وسائل الدفع التي يتم تسويقها من قبل البنك.

2- مديرية مساعدة لمتابعة المخاطر: تهتم بمراقبة تسيير القروض الممنوحة وعمليات التجارة الخارجية التي يتم تنفيذها من قبل الوكالات، كما تعنى كذلك بمتابعة وتحيين الضمانات المقدمة كغطاء للعمليات الائتمانية الممنوحة، وتباشر هذه المديرية المساعدة عملها من خلال ثلاث مصالح هي:[1]

[1]- وثائق البنك.

أ- مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية: تهتم بمتابعة مؤشرات الإنذار المبكر لكل الائتمان التي يسيرها المجمع الجهوي وكذا إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن المقترضين، كما تقوم بدراسة واستغلال كل التقارير التي تعدها الوكالات بخصوص الزبائن والائتمان المسيرة.

ب- مصلحة متابعة ما قبل المنازعات: تقوم هذه المصلحة بمتابعة حالات التعثر الظرفية التي يقع فيها بعض الزبائن على مستوى الوكالات وهذا قبل أن تزداد حدتها، كما يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية والتصحيحية لهذه الوضعيات وهذا في إطار توافقي (ودي) مع الزبائن.

ت- مصلحة متابعة الضمانات: تهتم هذه المصلحة بمتابعة تحصيل وتحقيق الضمانات قبل وبعد تمكين العميل من العملية الائتمانية كما تهتم كذلك بتحيين هذه الضمانات وإعادة تقييمها والتأكد من سلامتها.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالات المحلية للاستغلال (A.L.E).

تمثل الوكالات البنكية للاستغلال الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطاته وهي الواجهة التي يعرض بواسطتها منتجاته ويتعامل مع عملائه ويخدم مصالحهم، وهي فروع تابعة للبنك تشرف عليها المجمعات الجهوية للاستغلال وتقوم بجميع الوظائف التي يؤديها البنك التجاريويبلغ عددها حاليا 292 وكالة.[1]

يرأس وكالة الاستغلال مدير ويباشر عمله من خلال ثلاث مصالح هي :[2]

1- المصلحة الأمامية: وتتكفل بجميع العمليات التي تتطلب التعامل المباشر والمشخص مع العملاء؛

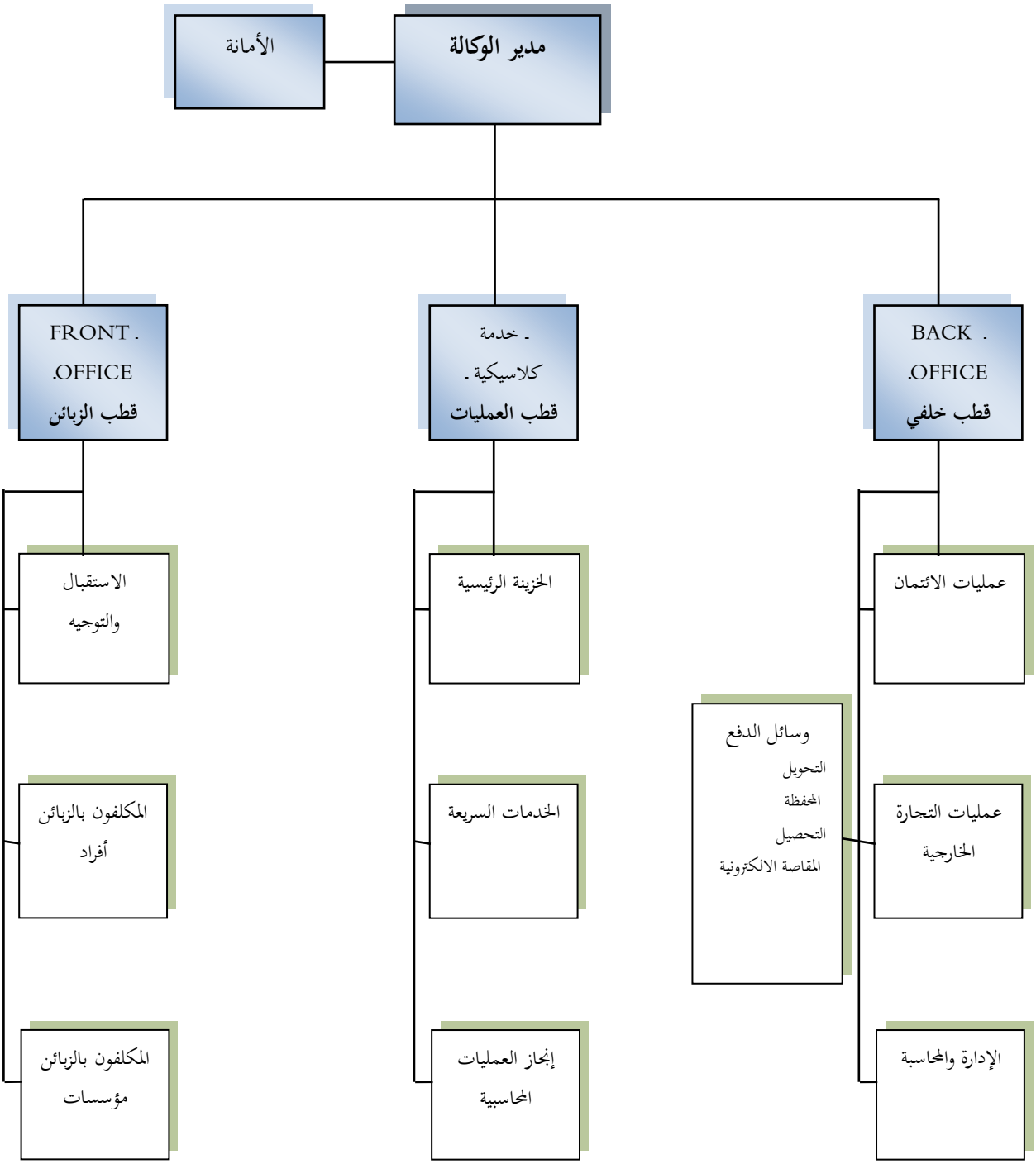
2- **المصلحة الخلفية:** تقوم بجميع العمليات التي لا تتطلب التعامل المباشر مع العملاء؛

3- **قطب المعاملات:** يقوم بعمليات الصندوق من إيداع وسحب وكل ما له علاقة بتحويل الأموال.

[1] -وثائق البنك.

[2]- BADR, organigramme particulier de l'agence locale d'exploitation (ALE) évoluant en «OCA», Décision réglementaire n° 53/2009, Alger, 2009, P: 2.

الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.



المصدر: وثائق البنك.

أ- المصلحة الأمامية "قطب الزبائن": تتمثل مهمة هذه المصلحة في تقديم الخدمات المشخصة للعملاء ابتداء من فتح الحساب، إلى القيام بعملية الإيداع، إلى منح الائتمان وهذا من خلال النشاطات التالية:[1]

- فتح الحسابات للعملاء؛
- جمع المعلومات عن العملاء، نشاطاتهم وتعاملاتهم المالية؛
- توجيه إيداعات العملاء إلى الودائع التي تحقق للمؤسسة أكثر استقرارا لمواردها وأقل تكلفة عليها؛
- توجيه النصح وتقديم الإرشاد بخصوص عمليات الائتمان لتلبية حاجيات العملاء للتمويل؛
- تلقي ملفات طلبات الائتمان؛
- تقييم مخاطر الائتمان لكل عملية ائتمانية؛
- متابعة إنجاز العمليات الائتمانية الممنوحة؛
- متابعة الوضعية المالية للعملاء المدينين؛
- إعداد مخططات العمل لتحقيق الأهداف التجارية المسطرة.

ب- المصلحة الخلفية: تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات التي لا تتطلب التعامل المباشر مع العملاء وهذا من خلال النشاطات التالية:

- دراسة ملفات الائتمان؛
- مراقبة نوعية الائتمان المطلوبة من قبل العملاء ومدى تطابقها مع نوعية النشاط الممارس وكذا السياسة الائتمانية للبنك؛
- إرسال ملفات الائتمان المدروسة إلى لجنة الائتمان الموجودة على مستوى المجمع الجهوي من أجل مراقبتها أو البت فيها؛
- تنفيذ العمليات الائتمانية ومتابعتها محاسبيا؛
- القيام بعمليات التجارة الخارجية؛
- انجاز عمليات التحصيل والمقاصة؛

[1]- وثائق البنك.

- القيام بالإحصائيات الدورية الخاصة بالائتمان.

ت– قطب المعاملات: تقوم هذه المصلحة بجميع عمليات الصندوق من إيداع وسحب وكل ما له علاقة بتحويل الأموال وهذا من خلال أداء النشاطات التالية:

- تنفيذ عمليات تخليص الشيكات؛
- تنفيذ عمليات الإيداع؛
- إنجاز عمليات الإيداع التليغرافية.

رابعاً: مكانة وظيفة إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ضمن التغييرات التي أجريت على مستوى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تطبيقا لمتطلبات برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية MEDA 2*، ومن أجل إعطاء وظيفة إدارة المخاطر الائتمانية المكانة اللازمة التي تمكنها من تحجيم المخاطر الائتمانية وتفادي الخسائر الناجمة عنها، تم إنشاء مصالح وهيئات خاصة بمتابعة المخاطر في كل المستويات التنظيمية وهذا وفقًا لأربعة مبادئ تسييرية وتحقيقا لثلاثة أهداف إستراتيجية كالآتي:[1]

1– الأهداف الإستراتيجية: يسعى التنظيم المعتمد من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية لعل أبرزها ما يلي:

أ– إرساء تسيير فاعل للمتابعة التجارية للمخاطر؛

ب– تحقيق التحكم الجيد والنوعي لعملية متابعة حالات ما قبل المنازعات؛

ت– إرساء متابعة فاعلة للضمانات.

*برنامج MEDA 2، تم تطبيقه من قبل الاتحاد الأوربي من أجل مساعدة دول حوض البحر الأبيض المتوسط على القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وتخفيف أثار ذلك على الجانب الاجتماعي والبيئي، لمزيد من المعلومات عن هذا البرنامج استعمل الرابط التالي:
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm

[1]-Pierre HOESSLER et Thibault QUINTAINE, Recommandations de changements organisationnels à mettre en place au sein de la BADR, Rapport groupe MEDA 2, Alger, 2007, PP: (8-9).

2- المبادئ الموجهة والعملياتية: هناك أربعة مبادئ توجيهية تحكم عملية متابعة المخاطر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في:

أ- المبدأ الأول: استقلالية وظيفة متابعة مخاطر الائتمان وهذا بغرض تحقيق:

- المراقبة الحسنة لوظيفة الاستغلال (دراسة الائتمان)؛
- الفصل بين الوظيفة التجارية للائتمان ووظيفة تحليل المخاطر؛
- تقديم دعم أحسن لوظيفة الاستغلال.

ب- المبدأ الثاني: نظامية عملية جمع المعلومات عن الزبائن وهذا بهدف تحقيق:

- الكشف المبكر عن تدهور التصنيف الائتماني للمقترضين؛
- التصنيف الائتماني الجيد للمقترضين؛
- ضمان صلاحية الضمانات.

ت-المبدأ الثالث: إرساء الصلاحيات الأساسية لتسيير ومتابعة المخاطر على مستوى المجمعات الجهوية وهذا بهدف تحقيق:

- تنميط طرق متابعة وتسيير المخاطر؛
- مراعاة خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث العدد الهائل للعملاء والوكالات والانتشار الجغرافي الواسع؛
- تخفيف ضغط العمل عن الوكالات وتوفير الجهد والوقت لها للتفرغ للوظيفة التجارية.

ج- المبدأ الرابع: تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية من المديريات المركزية إلى المجمعات الجهوية وهذا بهدف تحقيق:

- إدماج وظيفة متابعة المخاطر ضمن الإستراتيجية العامة للبنك؛
- تأهيل وتكوين فرق خاصة في دراسة ومتابعة المخاطر في مختلف المستويات التنظيمية.

المبحث الثاني: دراسة ملف طلب الائتمان.

في هذا المبحث سنقدم على دراسة ملف مؤسسة لإنتاج الحليب وتحليل وثائقها التقنية، والتعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على الائتمان أم لا.

المطلب الأول: تقديم المشروع.

المشروع ذو طابع إنتاجي، يأتي تخصصه في إنتاج الحليب، بحيث يلعب دورا هاما في تطوير ميدان الفلاحة والإنتاج، ومقره بولاية المدية بلدية بني سليمان، اندرجت هذه المؤسسة في إطار التطوير الإنتاجي الفلاحي وهذا بعد حصول صاحبها على شهادة التأهيل في إطار برنامج التكوين.

أولا: متطلبات المشروع.

1- وثائق طلب ائتمان:

من أجل تجسيد المشروع يجب على المؤسسة طالبة الائتمان التقدم بملف ائتمان يحتوي على الوثائق التالية:[1]

أ- طلب خطي؛

ب- فاتورة شكلية؛

ت- بطاقة فلاح؛

ث- بطاقة تقنية للاستغلال؛

ج- ميزانية تقديرية لمدة 5 سنوات؛

ح- جدول التمويل؛

خ- جدول التدفقات المالية (ائتمان الاستغلال)؛

د- دراسة تقنية للمشروع؛

[1]- مقابلة شخصية، 11/04/ 2018.

ذ– شهادات جبائية وشبه جبائية؛

ر– وثائق إثبات ملكية الأرض.

وحتى نتمكن من تمويل المشروع يجب اقتناء الآلات والمعدات التالية:[1]

أ– وحدة كاملة من الحليب الياغورت؛

ب– وحدة كاملة من الجبن؛

ت– أنابيب التثبيت والضمانات؛

ث– تركيب الكتل الكهربائية والأجهزة؛

ج– معدات المختبرات والمواد؛

ح– تثبيت المنشآت وتدريب 3 مهندسين.

ثانيا: الاهتلاكات.

لقد اعتمد المستثمر نموذج الاهتلاك الخطي الذي يحسب بقسمة مبلغ الحيازة على عدد السنوات، في حالتنا هذه تم الحساب كما يلي:

- المعدات التي أهتلكت لمدة 4 سنوات يتمثل مبلغها فيما يلي:

$$\frac{\text{لمدة الاهتلاكات } \mathbf{4} \text{ سنوات}}{\text{سنوات } \mathbf{4}} = \frac{\mathbf{375.000}}{\mathbf{4}} = \mathbf{93.750}$$

- المعدات التي تم اهتلاكها لمدة 10 سنوات يتمثل مبلغها كما يلي: 42.869.233

وبالتالي يصبح جدول الاهتلاك كمايلي:

[1]- مقابلة شخصية، 11/04/ 2018.

الجدول رقم (03-01): الاهتلاكات.

السنوات	1	2	3	4	5
الاهتلاكات	43.244.233	43.244.233	43.244.233	43.244.233	43.244.233

السنوات	6	7	8	9	10
الاهتلاكات	42.869.233	42.869.233	42.869.233	42.869.233	42.869.233

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك.

ثالثا: تغيرات رأس المال العاملVAR BFR.

من المعلوم أن المشروع لا يحتاج فقط نفقات شراء الآلات والمعدات بل يحتاج أيضا إلى رؤوس أموال لتمويل احتياجات لرأس المال العامل الذي يحسب وفق الطريقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = المخزونات + الزبائن – الموردون.

ونظرا لعدم توفرنا على التفاصيل تم استعمال المبالغ الموجودة في الدراسة.

الجدول رقم (03-02): تغيرات رأس المال العاملVAR BFR.

السنوات	1	2	3	4	5
VAR BFR	83.036.521	4.151.826	4.359.417	4.577.388	4.806.258

السنوات	6	7	8	9	10
VAR BFR	5.046.590	5.298.900	5.563.800	5.842.100	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك.

المطلب الثاني: حساب المؤشرات ومعايير التقييم.

تقوم البنوك بمجموعة من العمليات عند طلب ائتمان من طرف الزبون وذلك لتقييم مشروعه قبل الموافقة عليه وذلك بحساب مجموعة من المؤشرات والمعايير لتقييم المشروع الاستثماري.

أولا: المؤشرات.

قصد حساب التدفق النقدي يجب أولا حساب مجموعة من المؤشرات وسنأخذ السنة الأولى كمثال لذلك وهي موضحة كمايلي:

1- حساب القيمة المضافة:

القيمة المضافة = رأس المال – مواد أولية – خدمات.

مثال على السنة الأولى:

214.443.000 = 42.452.000 – 1.165.705.000 -1.422.600.000

2- حساب الفائض الإجمالي للاستغلال:

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة – مصاريف العمال – ضرائب ورسوم.

مثال على السنة الأولى:

149.325.000 = 28.452.000 – 36.666.000 – 214.443.000

3- حساب النتيجة قبل الضرائب:

النتيجة قبل الضرائب = الفائض الإجمالي للاستغلال – أعباء مالية – تكاليف أخرى – الاهتلاكات.

مثال على السنة الأولى:

73.064.820 = 43.244.233 – 13.084.200 – 19.931.747 – 149.325.000

4- حساب النتيجة الصافية:

النتيجة الصافية = النتيجة قبل الضرائب – الضرائب.

مثال على السنة الأولى:

54.798.615 = 18.266.205 – 73.064.820

5- حساب التدفق النقدي:

التدفق النقدي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات – التغير في احتياجات رأس المال العامل.

مثال على السنة الأولى:

15.006.327 = 83.036.521– 43.244.233 + 54.798.615

والجدول التالي يمثل التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري.

الجدول رقم (03-03): التدفقات النقدية

السنوات	1	2	3	4	5
رقم الأعمال	1.422.600.000	1.493.730.000	1.568.416.500	1.646.837.325	1.729.179.191
مواد أولية	1.165.705.000	1.223.990.250	1.285.189.763	1.349.449.251	1.416.921.713
خدمات	42.452.000	43.874.600	45.368.330	46.936.747	48.583.584
القيمة المضافة	**214.443.000**	**225.865.150**	**237.858.407**	**250.451.327**	**263.673.894**
مصاريف العمال	36.666.000	38.499.300	40.424.265	40.424.265	40.424.265
ضرائب ورسوم	28.452.000	29.874.600	31.368.330	32.936.744	34.583.584
EBE	**149.325.000**	**157491250**	**166065812**	**177090318**	**188666045**
الأعباء المالية	19.931.747	19.931.747	19.931.747	17.084.355	14.236.962
تكاليف أخرى	13.084.200	13.084.200	13.084.200	13.084.200	13.084.200
الاهتلاكات	43.244.233	43.244.233	43.244.233	43.244.233	42.869.233
النتيجة قبل الضرائب	**73.064.820**	**81.231.070**	**89.805.632**	**103.677.530**	**118.475.650**
IBS	18.266.205	20.307.767	22.451.408	25.919.382.50	29.618.912.50
النتيجة الصافية	**54.798.615**	**60.923.302**	**67.354.224**	**77.758.147.50**	**88.856.737.50**
الاهتلاكات	43.244.233	43.244.233	43.244.233	43.244.233	42.869.233
VAR BFR	83.036.521	4.151.826	4.359.417	4.577.388	4.806.258
CF	**15.006.327**	**100.015.709,50**	**106.239.040**	**116.424.992,50**	**126.919.712.50**

السنوات	6	7	8	9	10
رقم الأعمال	1.815.638.151	1.906.420.058	2.001.741.061	2.101.828.114	2.101.828.114
مواد أولية	1487.767.799	1.562.156.189	1.640.263.998	1.722.277.198	1.722.277.198
خدمات	50.312.763	52.128.401	54.034.821	56.036.562	56.036.562

القيمة المضافة	**277.557.589**	**292.135.468**	**307.442.242**	**323.514.354**	**323.514.354**
مصاريف العمال	40.424.265	40.424.265	40.424.265	40.424.265	40.424.265
ضرائب ورسوم	46.298.773	48.613.711	51.044.397	53.596.617	53.596.617
EBE	**190.834.551**	**203.097.492**	**215973580**	**229.493.472**	**229.493.472**
الأعباء المالية	11.389.570	8.542.177	-	-	-
تكاليف أخرى	13.084.200	13.084.200	13.084.200	13.084.200	13.084.200
الاهتلاكات	42.869.233	42.869.233	42.869.233	42.869.233	42.869.233
النتيجة قبل الضرائب	**123.491.548**	**138.601.882**	**160.020.147**	**173.540.039**	**173.540.039**
IBS	30.872.887	34.650.470,50	40.005.036,75	43.385.009,75	43.385.009,75
النتيجة الصافية	**92.618.661**	**103.951.411**	**120.015.110,25**	**130.155.029,25**	**130.155.029,25**
الاهتلاكات	42.869.233	42.869.233	42.869.233	42.869.233	42.869.233
VARBFR	5.046.590	5.298.900	5.563.800	5.842.100	-
CF	**130.441.304**	**141.521.744.50**	**157.320.543.25**	**167.182162,25**	**173.024.262,25**

المصدر:بناءا على الملحق رقم "01"،

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التدفق النقدي كان في ارتفاع مستمر من 15.006.327 في السنة الأولى ليصل في السنة الأخيرة إلى 173.024.262,25

ثانيا: معايير التقييم.

تعتمد أغلب هذه المعايير على فكرة التحيين وعليه سيتم كمرحلة أولى تحيين التدفقات النقدية ثم حساب المعايير.

وفيما يلي سنتطرق إلى جدولين للتدفقات النقدية المحينة بمعدل 12% و15%.

الجدول رقم (03-04): التدفقات النقدية المحينة بمعدل 12%.

السنوات	1	2	3	4	5
CF	15.006.327	100.015.709,50	106.239.040	11.6424.992,50	126.919.712,50
CFالمحينة12%	13.398.506,25	79.731.911,27	75.618.850.22	73.990.187,51	72.017.653,39
CFالتراكمية12%	13.398.506.25	93.130.417,52	168.749.267,74	242.739.455,25	31.4757.108,65

السنوات	6	7	8	9	10
CF	130.441.304	141.521.744,50	157.320.543,25	167.182.162,25	173.024.262,25
CFالمحينة12%	66.085.624.09	64.017.250.08	63.539.128,84	60.287.563.71	55.709.181,73
CFالتراكمية12%	380.842.732.74	444.859.982.82	508.399.111.65	568.686.675,36	624.395.857,08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن التدفقات النقدية المحينة كانت في السنة الأولى 13.398.506,25 وارتفعت في السنة الثانية إلى 79.731.911,27 ولكن بدأت في الانخفاض حتى وصلت في السنة الأخيرة إلى 55709181.73، أما بالنسبة للتدفقات النقدية التراكمية فقد كانت في ارتفاع مستمر من 13.398.506,25 في السنة الأولى إلى 624.395.857,08 في السنة الأخيرة.

الجدول رقم (03- 05): التدفقات النقدية المحينة بمعدل 15%.

السنوات	1	2	3	4	5
CF	15.006.327	100.015.709,50	106.239.040	116.424.992,50	126.919.712,50
CFالمحينة15%	13.048.980	75.626.245,37	69.853.893.32	66.566.367,33	63.101.528,31
CFالتراكمية15%	13.048.980	88.675.225,37	158.529.118.69	225.095.486,02	288.197.014,32

السنوات	6	7	8	9	10
CF	130.441.304	141.521.744,50	157.320.543,25	167.182.162,25	173.024.262,25
CFالمحينة15%	56.393.375,37	53.203.265,71	51.428.364.65	47.523.604.69	42.768.951,42
CFالتراكمية15 %	344.590.389,69	397.793.655.40	449.222.020.05	496.745.624.74	539.514.576,16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن التدفقات النقدية المحينة كانت في السنة الأولى13.048.980 ثم ارتفعت في السنة الثانية إلى 75.626.245,37 ولكن بدأت في الانخفاض حتى وصلت إلى 42768951.42 في السنة الأخيرة، أما بالنسبة للتدفقات النقدية التراكمية فقد كانت في ارتفاع من 13048980 في السنة الأولى إلى أن تصل في السنة الأخيرة إلى 539.514.576,16

1- حساب القيمة الحالية الصافيةVAN:

$$\mathbf{VAN= \ -I_0 + \sum \frac{CFt}{(1+K)^t}}$$

$\mathbf{CF_t}$: التدفق النقدي.

K: معدل الاستحداث؛

N: مدة حياة المشروع؛

$\mathbf{I_0}$: الاستثمار الأولي.

أ- حساب القيمة الحالية الصافية بمعدل 12%:

$$VAN= - 430.192.330+\frac{1.500.632.700}{(1+0.12)} + \frac{10.001.570.950}{(1+0.12)2}+\frac{10.623.904.000}{(1+0.12)3}+ \frac{11.642.499.250}{(1+0.12)4} +\frac{12.701.346.250}{(1+0.12)5} +\frac{130.535.054}{(1+0.12)6} +\frac{1.145.218.005.50}{(1+0.12)7}+\frac{157.414.293,25}{(1+0.12)8} +\frac{167.275.912,25}{(1+0.12)9} +\frac{17.311.8012,25}{(1+0.12)10}$$

VAN = 194.203.527,08

المصدر: بناءا على الملحق رقم "02"

ب- حساب القيمة الحالية الصافية بمعدل 15%:

$$VAN = -430.192.330 + \frac{1.500.632.700}{(1+0.15)} + \frac{10.001.570.950}{(1+0.15)2} + \frac{10.623.904.000}{(1+0.15)3} + \frac{11.642.499.250}{(1+0.15)4} + \frac{12.701.346.250}{(1+0.15)5} + \frac{130.535.054}{(1+0.15)6} + \frac{1.145.218.005,50}{(1+0.15)7} + \frac{157.414.293,25}{(1+0.15)8} + \frac{167.275.912,25}{(1+0.15)9} + \frac{173.118.012,25}{(1+0.15)10}$$

$$VAN = 109.322.246,16$$

المصدر: بناءا على الملحق رقم "03".

يعد المشروع ذو مردودية عندما تكون القيمة الحالة الصافية أكبر من الصفر أي موجبة، وعديم المردودية عندما تكون القيمة الحالية الصافية أقل من الصفر أي سالبة.

ومن هنا نقول أن المشروع ذو مردودية لان القيمة الحالية الصافية موجبة.

2- حساب مؤشر الربحية IP:

يسمى مؤشر الربحية أيضا بمؤشر المردودية ويعرف على أنه حاصل قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المحصل عليها بعد الاستثمار الأولي، على مبلغ الاستثمار الأولي، فهو يقيس مردودية المشروع بالنسبة للوحدة النقدية المنفقة والمستثمرة في البداية.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$IP = \frac{\sum \frac{CF}{(1+K)}}{I0}$$

أ- حساب مؤشر الربحية بمعدل 12%:

$$IP = \frac{\frac{1.500.632.700}{(1+0.12)} + \frac{10.001.570.950}{(1+0.12)2} + \frac{10.623.904.000}{(1+0.12)3} + \frac{11.642.499.250}{(1+0.12)4} + \frac{12.701.346.250}{(1+0.12)5}}{430.192.330}$$

$$+ \frac{\frac{130.535.054}{(1+0.12)6} + \frac{1.145.218.005,50}{(1+0.12)7} + \frac{157.414.293,25}{(1+0.12)8} + \frac{167.275.912,25}{(1+0.12)9} + \frac{173.118.012,25}{(1+0.12)10}}{430.192.330}$$

IP =1.44

ب- حساب مؤشر الربحية بمعدل15%:

$$IP = \frac{\frac{1.500.632.700}{(1+0.15)} + \frac{10.001.570.950}{(1+0.15)2} + \frac{10.623.904.000}{(1+0.15)3} + \frac{11.642.499.250}{(1+0.15)4} + \frac{01.346.250}{(1+0.15)5}}{430.192.330}$$

$$IP= 1.25 + \frac{\frac{130.535.054}{(1+0.15)6} + \frac{1.145.218.005,50}{(1+0.15)7} + \frac{157.414.293,25}{(1+0.15)8} + \frac{167.275.912,25}{(1+0.15)9} + \frac{173.118.012,25}{(1+0.15)10}}{430.192.330}$$

يعتبر المشروع ذو مردودية إذا كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد أي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المحصل عليها أكبر من الاستثمار الأولي I_0، ويكون المشروع في هذه الحالة ذو VAN موجبة، وعندما يكون مؤشر الربحية أقل من الواحد تكون القيمة الحالية الصافية سالبة، وعليه يكون المشروع غير مربح.

وفي هذه الحالة فان مؤشر الربحية اكبر من الواحد، ومنه نقول أن المشروع مربح.

3- حساب فترة الاسترداد DR:

هي تلك المدة الزمنية التي في نهايتها يتساوى المبلغ المتراكم لمختلف التدفقات النقدية المحينة مع مبلغ رأس المال المستثمر، وتحسب كما يلي:

بحيث معامل التحيين يحسب كالتالي:

$$\text{معامل التحيين} = \frac{1}{(1+k)^t}$$

وبالاعتماد على جدولي التدفقات النقدية المحينة سنقوم بحساب فترة الاسترداد كما يلي:

أ- حساب فترة الاسترداد بمعدل 12%:

لدينا: تكلفة المشروع =430.192.330

ومنه: 49.349.597,26 = 380.842.732,74 -430.192.330

12 ← 64.017.250,08

؟ ← 49.349.597,26

$$\text{المدة} = \frac{12*49.349.597,26}{64.017.250,08}$$

المدة = 9.25

وهذا يعني أن مدة المشروع بالنسبة للمعدل 12%هي: 6 سنوات و9 أشهر و7 أيام.

ب- حساب فترة الاسترداد بمعدل 15%:

لدينا: تكلفة المشروع = 430.192.330

ومنه:

32.398.674,6 = 397.793.655,40 – 430.192.330

12 ← 51.428.364,65

؟ ← 32.398.674,6

$$\text{المدة} = \frac{12*32398674.6}{51428364.65}$$

المدة = 7.55

وهذا يعني أن مدة المشروع بالنسبة للمعدل 15% هي:7سنوات و7أشهر و16 يوم.

كلما كانت فترة الاسترداد أقصر، كلما كان المشروع مهم وذلك نظرا للمخاطرة المحتملة من طرف المؤسسة (فكلما كان الأفق بعيدا كلما كانت التنبؤات أقل دقة والمحيط أكثر خطورة)، ونظرا للمردودية فكلما كانت الفترة أقصر كلما كان المشروع ذو مردودية أكبر.

وتقارن هذه المدة مع تلك المدة التي يحددها صاحب المشروع تتعلق هذه المدة المرجعة غالبا بدرجة كره صاحب المشروع للمخاطرة فان كانت هذه المدة أقل من تلك المدة المرجعية يقبل المشروع وفي الحالة العكسية يرفض.

4- حساب المعدل الداخلي للمردودية TRi:

معدل المردودية الداخلي هو ذلك المعدل Tالذي عنده تتساوى قيمة رأس المال المستثمر والقيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع محل الدراسة وعليه فان TRi هو ذلك المعدل الذي يعدم VAN.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$I_0 = \sum CF\ (1+t)^{-i}$$

ومنه:

$$t= 12\ \% \longrightarrow VAN_1= 19420352708$$

$$? \longrightarrow t=VAN = ?$$

$$t= 15\% \longrightarrow VAN_2= 10932224616$$

$$\frac{TRi- 12\%}{15\%-12\%} = \frac{VAN-VAN1}{VAN2-VAN1}$$

$$\frac{TRi-0.12}{0.15-0.12} = \frac{0-194.203.527,08}{109.322.246,16-194.203.527,08}$$

$$TRi = 2.28 * 0.03 + 0.12$$

$$TRi = 18.84\%$$

المصدر: بناءا على الملحق رقم "04".

أي مشروع ذوTRi أقل من معدل المردودية الأدنى المطلوب من طرف المؤسسة يتم رفضه، فهذا المعدلTRi يسمى معدل الرفض، فان يتم قبول المشاريع التي لها TRiأكبر من معدل المردودية الأدنى المطلوب بالنسبة للمشاريع المتنافية، نأخذ المشروع ذوTRi أكبر من معدل المردودية الأدنى المطلوب.

تقييم الحالة المالية للمشروع:

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع مقبولة.

بالنسبة للتدفق النقدي، فقد اتضح أنه مؤشر ايجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل، وبالتالي ثبات الوضعية المالية للمشروع.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بحيث أصبح بعد صدور قانون النقد القرض10/90 كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ من خلال دراسة الحالة وجدنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يطبق الطرق الحديثة المستعملة في التحليل الائتماني كطريقة التنقيط وطريقة رجال القرض بالإضافة إلى طريقة ترميز الائتماني، بل يطبق الطريقة الكلاسيكية في التحليل الائتماني من خلال استعمال التحليل المالي.
- ✓ من خلال قيامنا بالتحليل الائتماني في دراسة أحد طلبات الائتمان وجدنا أن قرار منح الائتمان كان سليم من خلال النتائج التي توصلنا إليها في التحليل الائتماني التي كانت كلها تعبر عن الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة.

خاتمة عامة

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في عمليات التمويل من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق الائتمان، الذي كان ومازال أحد أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك، وهي تعد عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة، ويعتبر أهم نشاط يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة، إلا أن هذه البنوك تتعرض للعديد من المخاطر ولعل أهمها مخاطر الائتمان نتيجة لعدم إمكانية استرجاعها للأموال عند تاريخ الاستحقاق، ونظرا لزيادة المخاطر البنكية وما ينجر عنها من خسائر تهدد مستقبل البنوك التجارية.

ومن أجل تفادي هذه المخاطر جاء مفهوم التحليل الائتماني كأداة للتقليل من المخاطر، وقد حاولنا من خلال هذا الموضوع الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي مفاده: إلى أي مدى يساهم التحليل الائتماني في التنبؤ بالتعثر المالي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

وفي إطار إجابتنا على التساؤل الرئيسي توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تقوم البنوك بإعداد سياسة ائتمانية ملائمة باعتبارها المرشد الذي يعتمد عليه البنك عند تعامله مع الائتمان بحيث تتم عملية دراسة طلبات الائتمان دراسة جيدة لكي تساهم في التقليل من مخاطر عدم السداد، وتضمن استرجاع مستحقات البنك وتحدث مخاطر الائتمان لأسباب مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالمقترض، والتي يصعب التحكم فيها أو أسباب متعلقة بالمقترض نفسه كعدم وجود نية لديه للتسديد ما عليه من ديون، بالإضافة إلى أسباب ناتجة عن البلد الذي يمارس فيها المقترض نشاطه.
- ✓ يعد التحليل الائتماني أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان البنكي، وقد تطور التحليل الائتماني من تحليل كلاسيكي إلى تحليل حديث، فالتحليل الكلاسيكي يتجسد في التحليل المالي الذي يعتبر ذو أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة الائتمان، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض، أما التحليل الحديث ظهرت فيه عدة طرق من شأنها تغطية ذلك النقص نسبيا ومن أهمها طريقة التنقيط وطريقة رجال القرض وطريقة الترميز والتي بإمكانها المساهمة مع طريقة التحليل المالي

الكلاسيكي في مواكبة التحديات الجديدة ومسايرة الطلبات الجديدة، والطلبات المتزايدة وذلك لسرعتها في اتخاذ القرارات والدقة في التنبؤ بالمخاطر وتصنيف الزبائن.

- ✓ في إطار دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبين لنا أن البنك لا يستعمل الطرق الحديثة في التحليل الائتماني وإنما يكتفي بالطريقة الكلاسيكية، أي التحليل المالي للمؤسسة طالبة الائتمان.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى التي تم صياغتها كالتالي: تعتبر الظروف والأوضاع الاقتصادية وهيكل الودائع ومتطلبات الربحية من العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية في البنوك. فرضية صحيحة.

لكن هناك عوامل أخرى تؤثر على السياسة الائتمانية تتمثل في رأس المال وعامل الخبرة والمنافسة، حاجات المنطقة التي يخدمها البنك، متطلبات الربحية، تحليل التكلفة وسياسات البنك المركزي.

- الفرضية الثانية التي تم صياغتها كالتالي: المراحل التي مر بها التحليل الائتماني هي التحليل الكلاسيكي والتحليل الحديث. فرضية صحيحة.

فالمراحل التي يمر بها التحليل الائتماني هي مرحلة التحليل الكلاسيكي يتجسد في التحليل المالي أما مرحلة التحليل الحديث ظهرت فيه عدة طرق من أهمها طريقة التنقيط وطريقة رجال القرض وطريقة الترميز.

- الفرضية الثالثة: التي تم صياغتها كالتالي: تستعمل البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الطرق الحديثة لتحليل الائتمان. فرضية خاطئة.

نظرا للإصلاحات التي تمت في النظام البنكي الجزائري فان البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يواكب التطورات الحديثة في مجال التحليل الائتماني.

اقتراحات:

- ضرورة اعتماد البنوك على طرق حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية، من أجل استغلال أحسن المعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

- إعادة النظر في طريقة التدفقات النقدية المستعملة في التحليل المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- ضرورة توخي الدقة والحذر في دراسة ملفات الائتمان بتحديد المخاطر وقياسها، والعمل على التقليل من آثارها.

آفاق الدراسة:

- آليات تطبيق الطرق الحديثة للتحليل الائتماني في البنوك الجزائرية.

- دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

- تحديات اعتماد الأنظمة المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان.

فهرس

المراجع

أولا– الكتب:

1– أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بدون سنة نشر.

2– أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، دار الوليد، البحرين، 2006.

3– أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013.

4– بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر (إدارة مخاطر، المشتقات المالية، الهندسةالمالية)، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2013.

5– حسن جميل البديري، البنوك (مدخل محاسبي وإداري)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

6– حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، طبعة معدلة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

7– دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن)، 2007.

8– زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

9– زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

10– زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2013.

11– زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

12– زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية، 2003.

13– سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي عملي)، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2005.

14- سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية، 2005.

15- شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

16- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2012.

17- شوقي بورقية، هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

18- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب، جامعة القاهرة، 2003.

19- طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2007.

20- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

21- عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008.

22- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس ومفاهيم تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

23- عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي نظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.

24- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين، العدد 03، 17سبتمبر2016.

25- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2007.

26- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

27- عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

28- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2013.

29- عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان (منظور شمولي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

30- غسان السبلانى، التحليل المالي وآليات صنع القرار، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.

31- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

32- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، فلسطين، 2008.

33- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، 2005.

34- محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدر الجمعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

35- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

36- محمد يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2013.

37- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1995.

38- نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، الطبعة الأولى، مكتبة عين الشمس، مصر، 1998.

39- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

40- وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمه، التحليل المالي (الإطار النظري وتطبيقاتهالعملية)، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

41- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004.

42- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، كلية التجارة، عين شمس، دون سنة نشر.

43- كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي،الطبعة الثانية، منشأة المعارف، 2000.

ثانيا- الأطروحات والمذكرات الجامعية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

44- أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تخصص الاقتصادالمالي والنقدي، جامعة دمشق، 2014.

45- نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

46- يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

ب- مذكرات ماجستير:

47- مخلوفي عبد الرزاق، تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي في المالية وإدارة الأعمال، جامعة يحي فارس، المدية، 2013.

48- مياد أنيس محمد، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، تخصص المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2015.

49- هلا بسام عبد الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الإسلامية، غزة، 2004.

ت- مذكرات ماستر:

50- أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

51- بن دلالي مرجانه، التنبؤ بمخاطر القرض باستخدام القرض التنقيطي، مذكرة ماستر، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

52- بن عياد فريدة، اعتماد الطرق الإحصائية لتقدير مخاطرة القروض البنكية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية،2013.
53- تقية ولد رامول، آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2014.
54- جعفري حياة، قاسم مليكة، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، 2015.
55- حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
56- حواسي يونس، عمرون عبد الرؤوف، التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وحساب إدارة المخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
57- دخلي حسناء، طرق تقدير مخاطر القروض البنكية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2013.
58- سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
59- سمية بن عمر، إدارة مخاطر القروض باستعمال scoring، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير،تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015.
60- سويدي نعيمة، أثر إدارة مخاطر الإقراض على أداء البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2015.
61- شقراء منال، سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2015.

ثالثا– الملتقيات والمؤتمرات:

62- إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث وثمانون، العراق، 2010.

63- بوشنافة احمد، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنضومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، المركز الجامعي، بشار، دون سنة نشر.65

64- محمد بن بوزيان ويوسف سوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، يومي: 16-18 أفريل 2007.

65- مزيانى نور الدين آخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، مداخلة مقدمة حول الملتقي الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، بدون سنة النشر.

66- مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها- إدارتها والحدمنها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16 – 18 أفريل 2017.

رابعا–المجلات والدوريات:

67- الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى محمدين، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، السودان، 2013.

68- سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول: لأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008.

خامسا– القوانين والتنظيمات:

69- المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

سادسا– المواقع الالكترونية:

70 -http://www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr_historique consulté le 03/04/2018.

سابعا– الوثائق والتقارير:

71-BADR infos, N° 2, Alger, Mars 2002, P: 1.

72 - BADR, Financement de la mise en valeur des terres et création de nouvelles exploitations, Décision réglementaire N° 14/2011, Alger, P :1.

73 -BADR-Infos, N° 28, Alger, 1999, PP : (32-33).

74- BADR, Missions et attributions des structures organiques et fonctionnelles du Groupe Régional d'Exploitation (GRE), Décision réglementaire n° 44/2009, Alger, 2009, P: 2.

75-BADR, organigramme particulier de l'agence locale d'exploitation (ALE) évoluant en «OCA», Décision réglementaire n° 53/2009, Alger, 2009, P: 2.

76-Pierre HOESSLER et Thibault QUINTAINE, Recommandations de changements organisationnels à mettre en place au sein de la BADR, Rapport groupe MEDA 2, Alger, 2007, PP: (8-9).

فهرس

الملاحق

الملحق رقم01: جدول التدفقات النقدية

3.10 TABLEAU DES CASH-FLOWS PRÉVISIONNELS

Les résultats obtenus pendant les cinq premières années d'exploitation montrent une rentabilité appréciable du projet qui enregistre une importante valeur ajoutée dégagée et des cash-flows importants dont les principaux résultats sont résumés dans le tableau suivant :

En DA

RUBRIQUE	AN 1	AN2	AN3	AN4	AN5
MARGE BRUTE PRODUCTION VENDUE PRESTATIONS FOURNIES	1 422 600 000	1 493 730 000	1 568 416 500	1 646 837 325	1 729 179 191
MATIETRES ET FOURNITURES CONSOMMEES	1 165 705 000	1 223 990 250	1 285 189 763	1 349 449 251	1 416 921 713
PRODUCTION STOCKEE SERVICES PRODUITS DIVERS	42 452 000	43 874 600	45 368 330	46 936 747	48 583 584
VALEUR AJOUTEE	**214 443 000**	**225 865 150**	**237 858 408**	**250 451 328**	**263 673 894**
FRAIS DU PERSONNEL	36 666 000	38 499 300	40 424 265	40 424 265	40 424 265
IMPOTS ET TAXES	28 452 000	29 874 600	31 368 330	32 936 747	34 583 584
FRAIS FINANCIERS	19 931 747	19 931 747	19 931 747	17 084 355	14 236 962
FRAIS DIVERS	13 084 200	13 084 200	13 084 200	13 084 200	13 084 200
DOTATIONS AUX AMORTIS. ET PROVIS.	43 244 233	43 244 233	43 244 233	43 244 233	42 869 233
TOTAL DES CHARGES	**141 378 180**	**144 634 080**	**148 052 775**	**146 773 799**	**145 198 244**
RESULTAT D'EXPLOITATION	**73 064 820**	**81 231 070**	**89 805 632**	**103 677 529**	**118 475 650**
IBS	**18 266 205**	**20 307 767**	**22 451 408**	**25 919 382**	**29 618 913**
RESULTAT NET	**54 798 615**	**60 923 302**	**67 354 224**	**77 758 147**	**88 856 738**
CASH FLOW NET	**116 309 053**	**124 475 303**	**83 529 997**	**97 401 893**	**111 825 015**
CASH FLOW CUMMULES	**116 309 053**	**240 784 356**	**324 314 353**	**421 716 246**	**533 541 260**

RUBRIQUE	AN 6	AN 7	AN 8	AN 9	AN 10
MARGE BRUTE					
PRODUCTION VENDUE	1 815 638 151	1 906 420 058	2 001 741 061	2 101 828 114	2 101 828 114
PRESTATIONS FOURNIES					
MATIETRES ET FOURNITURES CONSOMMEES	1 487 767 799	1 562 156 189	1 640 263 998	1 722 277 198	1 722 277 198
PRODUCTION STOCKEE					
SERVICES	50 312 763	52 128 401	54 034 821	56 036 562	56 036 562
PRODUITS DIVERS					
VALEUR AJOUTEE	**277 557 589**	**292 135 468**	**307 442 242**	**323 514 354**	**323 514 354**
FRAIS DU PERSONNEL	40 424 265	40 424 265	40 424 265	40 424 265	40 424 265
IMPOTS ET TAXES	46 298 773	48 613 711	51 044 397	53 596 617	53 596 617
FRAIS FINANCIERS	11 389 570	8 542 177	0	0	0
FRAIS DIVERS	13 084 200	13 084 200	13 084 200	13 084 200	13 084 200
DOTATIONS AUX AMORTIS. ET PROVIS.	42 869 233	42 869 233	42 869 233	42 869 233	42 869 233
TOTAL DES CHARGES	**154 066 041**	**153 533 587**	**147 422 095**	**149 974 315**	**149 974 315**
RESULTAT D'EXPLOITATION	**123 491 548**	**138 601 882**	**160 020 147**	**173 540 039**	**173 540 039**
IBS	**30 872 887**	**34 650 470**	**40 005 037**	**43 385 010**	**43 385 010**
RESULTAT NET	**92 618 661**	**103 951 411**	**120 015 110**	**130 155 029**	**130 155 029**
CASH FLOW NET	**116 840 913**	**131 951 246**	**153 369 511**	**166 889 403**	**216 409 272**
CASH FLOW CUMMULES	**650 382 173**	**782 333 419**	**935 702 930**	**1 102 592 334**	**1 319 001 606**

الملحق رقم02: القيمة الحالية الصافية

3.11 VAN ET TIR DU PROJET :

Les critères d'évaluation du projet retenus sont le Taux de Rentabilité Interne (TRI) et la Valeur Actuelle Nette (VAN). Ces deux critères montrent que malgré l'importance du capital investi et le coût de financement relativement élevé, le projet est dans une situation de rentabilité.

3.11.1 VALEUR ACTUELLE NETTE (VAN) DU PROJET :

La valeur actuelle nette dégagée par le projet est obtenue suivant le taux d'actualisation supposé :

Scénarios 01 :

Taux d'Act.	12%
VAN	278 339 956

Périodes	Décaisse-ments	Décaisse-ments act.	Encaisse-ments	Encaisse-ments act.	FNT act.	Cumul FNT act.
1	629 208 013	561 792 869	0	0	-561 792 869	-561 792 869
2		0	116 309 053	92 720 865	92 720 865	-469 072 004
3		0	124 475 303	88 599 062	88 599 062	-380 472 942
4		0	133 049 865	84 555 595	84 555 595	-295 917 347
5		0	146 921 762	83 367 353	83 367 353	-212 549 994
6		0	161 344 883	81 742 339	81 742 339	-130 807 655
7		0	166 360 781	75 253 169	75 253 169	-55 554 486
8		0	181 471 115	73 293 140	73 293 140	17 738 653
9		0	202 889 380	73 163 944	73 163 944	90 902 598
10		0	216 409 272	69 677 994	69 677 994	160 580 591
11		0	216 409 272	62 212 494	62 212 494	222 793 086
12		0	216 409 272	55 546 870	55 546 870	278 339 956
	Total dépenses	561 792 869	Total recettes	840 132 825		

الملحق رقم03: القيمة الحالية للمشروع بمعدل 15%

Scénarios 02 :

Taux d'Act.	15%
VAN	161 520 545

Périodes	Décaisse-ments	Décaisse-ments act.	Encaisse-ments	Encaisse-ments act.	FNT act.	Cumul FNT act.
1	629 208 013	547 137 403	0	0	-547 137 403	-547 137 403
2		0	116 309 053	87 946 354	87 946 354	-459 191 049
3		0	124 475 303	81 844 532	81 844 532	-377 346 517
4		0	133 049 865	76 071 692	76 071 692	-301 274 825
5		0	146 921 762	73 046 082	73 046 082	-228 228 743
6		0	161 344 883	69 753 845	69 753 845	-158 474 897
7		0	166 360 781	62 541 180	62 541 180	-95 933 718
8		0	181 471 115	59 323 229	59 323 229	-36 610 488
9		0	202 889 380	57 673 824	57 673 824	21 063 336
10		0	216 409 272	53 493 062	53 493 062	74 556 399
11		0	216 409 272	46 515 706	46 515 706	121 072 105
12		0	216 409 272	40 448 440	40 448 440	161 520 545
	Total dépenses	547 137 403	Total recettes	708 657 948		

الملحق رقم04: حساب القيمة الحالية الصافية

3.11.2 DETERMINATION DU TIR DU PROJET :

Le Taux Interne de Rentabilité du projet est issu de sa Valeur Actuelle Nette, en effet, il s'agit du taux pour lequel la **VAN=0.** Le **TIR** du projet va nous permettre de déterminer le coût de financement admissible par le projet.

Valeur Actuelle Nette	Taux d'actualisation
710 483 912	5,00%
375 124 558	10,00%
161 520 545	15,00%
22 009 904	20,00%
VAN = 00	**Tir = 21,01%**
-70 997 868	25,00%
-133 992 604	30,00%

3.12 PERIODE DE RECUPERATION :

La période de remboursement est calculée sur la base d'un cumul des cash-flows sur dix ans actualisés sur une base d'un taux de 12%. Elle est de Sept (07) ans. Elle est de Huit (08) ans pour le taux de 15%.